

بسم الله الرحمن الرحيم

تلقى مجلس النواب بألم شديد نبأ
استشهاد المستشار في السفارة الاردنية في
بيروت المرحوم نائب عمران المعايطة والذي
طالته يد الغدر والجبن السوداء الائمة وفي
الوقت الذي يدين فيه المجلس هذه الجريمة
التي كرهها فانه ليؤكد اشمئزازه من هذه الاساليب
الهمجية البشعة ليؤكد على مبدأ الاحتكام الى
الحوار الموضوعي والديمقراطية في التعامل مع
قضاياها على امتداد الساحة العربية .

ويدعو المجلس الحكومة في الوقت نفسه
الى التعامل بحزم مع هذا الحادث البشع ومع

الحوادث الاخرى التي من شأنها المس بامتنا
الوطني والعربي على حد سواء ويطلب
الحكومة بأن تكفل امن ابناءها العاملين في
السلك الدبلوماسي ويتمنى على الحكومة
الليانية العمل على كشف الجناة وتقديمهم
للقضاء لينالوا القصاص الرادع .

ويتقدم المجلس باحر التعازي من ذوي
الشهيد ومن قائد الوطن والشعب الاردني
والامة العربية .

رحم الله الفقيد الشهيد وانزله فسيح
جناته .

انا لله وانا اليه راجعون .



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة السابعة عشرة

(اليوم الأول) من الدورة العادية الأولى لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة
صباح يوم الاربعاء الواقع في ٢١ / شعبان / ١٤١٤ هجرية الموافق
٢ / ٢ / ١٩٩٤ ميلادية

(العدد ١٧)

(الجلد ٣١)

- جدول الأعمال -

الصفحة

٤

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٤

(٢) تلاوة الاجازات والاعتلارات : -

أ - طلب اجازة مقدم من سماحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني .

ب - طلب اجازة مقدم من معالي السيد علي ابو الراغب .

ملحق من الأعمال

ج - طلب اجازته مقدم من معالي الدكتور عبدالله النصور .

٣) الاستماع الى بيان الحكومة حول موضوع الصحة والغذاء والدواء ، بناء على طلب
المنافسة رقم (٢) تاريخ ٢٣ / ١ / ١٩٩٤ .

يضاف الى جدول الأعمال ما يلي :

١- الاقتراحات برغبة :

١. اقتراح برغبة رقم (٧٤) تاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد محمد عودة شجادات ، بشأن تحويل مكتب أشغال العقبة الى مديرية أشغال .

٢. اقتراح برغبة رقم (٧٥) تاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد أنور الحديد ، بشأن حاجة سكان منطقة التطوير الحضري / أم نواره الى الخدمات التالية :
تنظيم الشوارع واضافتها .

٣. اقتراح برغبة رقم (٧٦) تاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد أنور الحديد ، بشأن زيادة عدد الباصات العاملة على خط منطقة التطوير الحضري / أم نواره .

٤. اقتراح برغبة رقم (٧٧) تاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد أنور الحديد ، بشأن الكسارات غير المرخصة ضمن منطقة التطوير الحضري / أم نواره .

٥. اقتراح برغبة رقم (٧٨) تاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد أنور الحديد ، بشأن عدم وجود سرفيس (تكسي) يربط بين منطقة التطوير الحضري / أم نواره وبين وسط البلد .

٦. اقتراح برغبة رقم (٧٩) تاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد أنور الحديد ، بشأن عدم وجود مركز شباني في منطقة التطوير الحضري / أم نواره .

٧. اقتراح برغبة رقم (٨٠) تاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد أنور الحديد ، بشأن عدم وجود هواتف في منطقة التطوير الحضري / أم نواره .

٨. اقتراح برغبة رقم (٨١) تاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٩٤ . مقدم من سعادة النائب السيد أنور الحديد ، بشأن أن تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بإدارة المركز الاجتماعي في منطقة التطوير الحضري / أم نواره .

الصفحة

٢- قرارات اللجنة المالية :

(١) قرار رقم (٤) تاريخ ٢٥ / ١ / ١٩٩٤ ، والمتضمن مشروع قانون التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٣ .

٣- قرارات اللجنة الادارية : - (مؤجل من الجلسة السابقة) .

(١) استكمال القرار رقم (٤) تاريخ ١٩ / ١ / ١٩٩٤ ، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوي .

(٢) قرار رقم (٥) تاريخ ٢٣ / ١ / ١٩٩٤ ، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوي .

أمين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

مجلس النواب

محضر الجلسة

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني وأعلن افتتاح الجلسة ،
السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام : شكراً دولة
الرئيس .

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : معفى ، شكراً .

السيد الأمين العام : ٢- تلاوة
الاجازات والاعتذارات .

أ - طلب أجازة مقدم من معالي السيد
علي أبو الراغب .

ب- طلب معذرة مقدم من معالي
الدكتور عبدالله النصور .

ج- طلب معذرة مقدم من سعادة
السيد بدر الرياطي .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟ موافقون .

السيد الأمين العام : ٣- الاستماع الى
بيان الحكومة حول موضوع الصحة والغذاء
والدواء ، بناء على طلب المناقشة رقم (٢)
تاريخ ٢٣ / ١ / ١٩٩٤ .

دولة رئيس المجلس : كما علمت فإن
الحكومة جاهزة وترغب بالقاء بيان في بداية
هذه الجلسة ، معالي وزير الصحة تفضل .

معالي وزير الصحة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اعبر لكم عن خالص الشكر وعميق
التقدير والعرفان لاتاحة هذه الفرصة الثمينة لي،
لبحث موضوع هام هو موضوع الغذاء والدواء
في اردنا الغالي .

وتلقتي الحكومة في هذا الموضوع مع
مجلسكم الكريم في الحرص الاكيد على صحة
المواطن وسلامة دوائه وغذائه وبيئته .

ولعله من غير المعتاد أن تبادر حكومة
بالتصدي لكشف موضوع دقيق دون أن يكون
ذلك استجابة لضغط او ردة فعل ، وذلك
حرصاً منها على الصحة العامة ، وحفاظاً على
كل مواطن صحياً وغذائياً ودوائياً ، وتأكيذاً
على محاربة الفساد والمفسدين ، الذين لا
يهتمون الا بمصالحهم الشخصية الفردية البعيدة
عن سمات شعبنا ومثله وقيمه .

وقد كان توجه الحكومة هذا ، منذ
تشكيلها ، وهي تهتدي بكتاب التكليف
السامي في محاربة الفساد وتحقيق الاصلاح ،
وتطوير التشريعات للنهوض بمستوى الاداء بما
يتفق مع البيان الوزاري للحكومة وبرنامجهما
التنفيذي خدمة للوطن والمواطن .

وارجو ان اؤكد لمجلسكم الكريم منذ
البداية انني سالتزم في معالجتني لهذا الموضوع
مبدأ الصراحة والوضوح ، ومستنداً على
الحقائق والوثائق والارقام الموجودة .

فمنذ ان تسلمت عملي في وزارة

من الواضح ان تنفيذ هذا التوجه يتطلب
تنفيذ القوانين والأنظمة الخاصة بالرقابة الصحية
على الدواء والغذاء بصورة جادة وذلك
للاسباب التالية : -

١- ازدياد الوعي على امور البيئة في الدول
الصناعية ادى الى رفع هذه الدول من مستوى
مواصفاتها ومقاييسها وتنافسها على المنتجات
الاكثر جودة ، وأصبحت شروطها الصناعية
والغذائية اكثر تشدداً مما ادى الى زيادة عدد
المنتجات المصنعة التي لا تجتاز لمجاًحاً في
فحوصات الجودة الجديدة في هذه الدول .
ولقد أوجد هذا الوضع مناخاً جديداً لتكوين
اسواق عامرة بالمنتجات المرفوضة لديهم .
والتي اصطلح على تسميتها بأسواق القمامة ،
بما جعل بعض اصحاب هذه المنتجات لا
يتلفونها ، بل يحاولون تسويقها في دول
اخرى .

٢- ادى هذا الوضع الى ظهور نفر من تجار
الاغذية في العالم ممن لا يخافون الله ،
ويسعون وراء الربح السريع ، همهم ارضاء
رغباتهم بغض النظر عن القيم والاخلاق التي
يجب اتباعها والتقيّد بها حتى نعتهم البعض
نتيجة جشعهم وطمعهم بالحيتان والقطط
السمان وغيرها ، والتي نعتز في بلادنا أنهم
الاقبل الاقل .

٣- ان الحماية الوحيدة لاقتصادنا الوطني
ومنتجاتنا الوطنية الغذائية منها أو الدوائية هي
في ان تكون على أعلى درجات الجودة ، وهذا
يتطلب التشدد في تطبيق احسن المواصفات
والمقاييس واتباع اعلى درجات الصديق عند
تقييمها قبل تصديرها ، لهذه الاسباب تشدد ،
ولهذه الاسباب استجاب العدد الأكبر من

الصحة تبين لي ان المهام الاساسية التي تقع
على عاتق الوزارة هي التعامل مع امور الدواء
والغذاء صناعة وتعليماً ونقلًا وحفظاً وتوزيعاً .
وقد ركزت اهتمامي منذ البداية على التعرف
على هذين الموضوعين بابعادهما المعقدة ، وتبين
لي ان الرقابة على هاتين المادتين هي من الامور
الهامة جداً لضمان سلامة صحة المواطن ،
ولقد قمت نتيجة لذلك بدراسة وضع الرقابة
الدوائية والغذائية التشريعية والادارية والفنية .

وهذا يقودنا الى التساؤل عن مستوى
الرقابة الصحية التي نرغب في تطبيقه على
غذائنا ودوائنا وصولاً الى افضل المستويات ،
وفقاً للمواصفات والمقاييس الدولية المتبعة في
الدول المتقدمة لضمان أعلى مستوى من
الحماية لصحة مواطننا .

ونظراً لاهمية الموضوع وخطورته وكبر
حجمه ، فقد باشرت بدراسته بشكل موسع
مستعيناً بالخبراء والمختصين ، وزيارة بعض
الدول المتقدمة في هذا المجال ، والاطلاع على
الدراسات والبحوث التي قامت بها .

ووجدت بعد ذلك ان الامر يحتاج الى
ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة المكتملة لجهود
قيمة قام بها زملاء سابقون في وزارة الصحة ،
لتطوير الرقابة الغذائية والدوائية وتحديث
تشريعاتها .

وقد عرضت هذا التوجه الذي تكون
لدي ، على مجلس الوزراء الموقر ، والذي بادر
الى تأييده ، وطلبت اتخاذ الاجراءات اللازمة
لتنفيذه .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

التجار الشرفاء الذين تفهموا الامر .

ان الذين لم يستطيعوا تغيير عاداتهم الى الاحسن ، فظلوا متملقين بالماضي ، وحاولوا عرقلة مسيرة التقدم الى الامام ، في سبيل ربح عاجل ، هؤلاء لن يستطيعوا تحقيق مآربهم ، وسنظل لهم متيقظين ، حفاظا على صحة المواطن ومصلحه .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ارجو ان ابين لكم بأن وزارة الصحة قامت بمجموعة من الاجراءات في هذا الموضوع بتوجيهات ودعم كبير من دولة رئيس الوزراء ، وذلك باصدار نظام جديد لتنظيم وإدارة وزارة الصحة لعام ١٩٩٣ تم بموجبه لأول مرة احدثات مديرية جديدة سميت "بمديرية الغذاء" لتتولى كافة المهام المتعلقة بصحة الغذاء والرقابة عليه . كما تم مؤخرا مناقشة مشروع نظام صحة وسلامة الغذاء في مجلس الوزراء وهو في مراحله القانونية الاخيرة . كما قامت الوزارة بوضع تعليمات واضحة لشروط نقل اللحوم والاجبان .

وتسمى الوزارة الان لوضع مشروع قانون خاص للغذاء يغطي جميع الثغرات الممكنة في عملية مراقبة صحة هذه المادة المهمة . كما قامت بدعم العاملين في المراقبة الصحية ، واستت ثلاثة مختبرات مجهزة لفحص العينات تراقب من قبل المختبر المركزي ولكن عملية المراقبة لا تتم بصورة مثلى الى اذا وجدت هذه التشريعات في مؤسسة مخصصة ، لا تتأثر بالمدخلات والضغوط الخارجية ، قادرة

على تطبيق القانون دائما عبر رجال متممين الى الوطن والمستقبل . ولعلمكم ، فان هناك على الاقل سبع اجهزة مسؤولة عن الغذاء في الاردن ، تتداخل اعمالها ومسؤولياتها بشكل او بآخر ، نأمل أن نعيد المحاولة لتوحيدها أو ضم بعضها لبعض لتؤدي الواجب والهدف من انشائها .

ان احسن الامثلة على ضرورة التشدد في المراقبة الغذائية ، تذكرنا بقضية السيكلاميت . تلك المادة المحلية ، الرخيصة ، جيدة المذاق ، التي كانت تشكل عنصرا اساسيا في مزيج المشروبات الغازية ، والتي تبين انها تسبب اوراما بالفئران ، فمعت ادارة الدواء والاعذية الاميركية تداولها للاستعمال البشري رغم عدم وجود دليل قطعي بانها تسبب اوراما عند الانسان ، بعد معركة كبيرة مع تجار هذه المادة هكذا يحافظون على صحة ابنائهم .

ولأعطي صورة اخرى على ضرورة التشدد في المراقبة الغذائية ، ارجو ان ابين لكم اننا رفضنا هنا في الاردن دخول لحوم الابقار من بعض البلدان ، وجميع منتجات البانها خوفا من التعرض لمرض جنون البقر ، بعد ان أكد المسؤولين فيها بأنه لا ينتقل الى الانسان من خلال لحم او حليب البقر ، والذي دخل الى دول عديدة في منطقتنا ، وكنا نحن الاستثناء الواضح . وقد تعرضنا لضغوط كبيرة لتغيير قرارنا ، لنسمح بدخول منتجات الالبان على الاقل . فرفضنا ، ومنعنا دخولها باصرار ، لنقرأ قبل ايام فقط احتمال ظهور اول حالة عدوى للانسان . ففرحنا ، لاننا لم نلن بالرغم من الضغوط ، فجنبتا أبناء بلدنا ذلك المرض ،

واكثر من ذلك ، انتصر منطقنا المتشدد في الحفاظ على صحة الناس .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اما في مجال الدواء ، فان هناك مدعاة اكبر للتشدد في الرقابة للاسباب التالية : -

١- الدواء المخالف للمواصفات قد يشكل خطراً على الجسم ربما يكون اكبر من خطر الغذاء المخالف .

٢- هنالك سوق دوائية عالمية لتقليد ادوية الشركات المشهورة ، لا تساوي في جودتها جودة الدواء الاصلي . المشكلة هنا ، ان الشركات الكبيرة تعلم هذا ولا تقاومه لاسباب اقتصادية .

٣- في حالة الدواء ، لا يكفي ان تهتم بان الدواء غير ضار ، لكن يجب ان نتأكد انه نافع كذلك .

٤- ان الربح الذي يمكن ان يتولد عن بيع الادوية المخالفة للمواصفات ، اذا ما بيعت على انها مطابقة . هو ربح ضخم يغري كثيرا ، وهذا يجعل امر التفتيش عنها ومنع الإتجار فيها في غاية الأهمية .

٥- في عام ١٩٨٨ اصدر الكونجرس الأمريكي قانونا يسمح للشركات الامريكية بيع اي دواء غير مسموح باستعماله في امريكا بسبب عدم مطابقتها لمواصفاتهم الى اية دولة كانت ، اذا كان ذلك لا يتعارض مع انظمة تلك الدولة .

كل هذا يعني بان على الرقابة الدوائية

ان تكون ، واعية مهية ، ومنتمة ، وعلى اعلى قدر من الانضباطية والقانونية والقدرة الفنية ، يتطلب هذا كذلك ، ان يكون لديها مختبرا جيدا متكاملا ، وكادرا فنيا عالمياً ، وتشريع واضحة ، وإدارة نزيهة وحصانة أكيدة . واذكر هنا بدواء الثاليدومايد ، والاضرار التي لحمت عنه عند استعماله في اوائل الستينات .

وفي هذا المجال ، صرفنا وقتا ليس بالقليل ، وما زلنا ، لاكتشاف الاخطاء والنواقص لدينا . لقد تبين لي بأنه لا يوجد قانون مستقل للدواء في الوزارة ، وان المواد الموجودة لهذا الغرض ، هي جزء من قانون مزاولة مهنة الصيدلة قمنا كخطوة اولى باحداث مديرية للدواء ، وبدأنا بوضع مشروع قانون مستقل للدواء كما هو في جميع الدول المتقدمة ، سيخرج عنه انظمة عديدة تنظم التعامل مع الدواء ، والسموم ، ومستحضرات التجميل ، والادوية الشعبية وغيرها ، كما تبين ، انه ليس لدينا اي تشريع خاص ينظم الرقابة على عمل الاجهزة والمستلزمات الطبية المستوردة . ان قسما من ادويتنا التي تتداولها غير مسجل ، وبهذا شيء من الخطر ، كما انه مخالف للقانون الحالي ، ولذلك صدرت التعليمات بالبدء بتسجيل جميع الادوية المتداولة ، ونتوقع ان تنتهي من تسجيلها في نهاية هذه السنة وكذلك ادوية الانسان التي سنعمل على وضع نظام خاص لها لما في ذلك من أهمية وتأثير على الصحة ولضبط تسعيرها .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

كلنا نعلم ان بعض الامور ليست كما نرجو ونأمل في بعض اجهزتنا . لكن هذه الأجهزة أجهزة الرقابة ، لا بد ان تكون اقرب ما تكون الى الكمال في عملها . فلا يمكن التفاهون على اي خطأ في الأجهزة التي تتعلق بمراقبة الدواء والغذاء .

هذه الأجهزة يجب ان تكون دقيقة ، ونظيفة ، ومنضبطة تحكمها تشاريح واضحة ، ومنتمية . وفوق هذا ، يجب على هذه الأجهزة ان تتمتع بحصانة تحميها من اصحاب المصالح الخاصة .

اننا نعتز بالاردن بالمستوى العالي الذي وصلت اليه صناعة الدواء الاردني ، ونشتم الجهود البالغة التي تبذل للبقاء عليه ، مما فتح له اسواق دول كثيرة ، ومن هنا ، فان المراقبة والتشدد في الابقاء على هذا المستوى هو الكفالة التي تبقي هذا المورد الاقتصادي قائما ، واري خلل في ذلك قد يؤدي الى خسارة .

اننا نشعر بالالام والحسرة عندما نضطر الى اتلاف غذاء او دواء مستورد او مصنع محليا ، لما في ذلك من هدر لاقتصادنا . ولكن اي تقاعس في هذه الرقابة قد يؤدي الى خسارات وهدر اكبر في حياة الناس ، قد يدمر الناس والاقتصاد معا .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد قمت باعطاء تصريحات عديدة للصحف عن نواقص وزارة الصحة قبل تصريحه الأخير ، صرحت عن نقص في بعض الادوية مثلا ، واعتذرت بان البيروقراطية

تعرقل الاسراع بتأمين الدواء للمواطن . ليس هذا فقط ، لكنني كنت قد ادليت بتصريحات اعتبرها اكثر خطورة ، لجميع الصحف المحلية ، وبنفس الاسبوع ، فلماذا لم تحدث ضجة كذلك التي حدثت بعد تصريحاتي الاخيرة ؟ انني اتساءل ان كانت تلك التصريحات قد لمست وتراً مؤلماً عند المواطن ؟

نحن في هذه الوزارة ، وبأيدي كامل من دولة الرئيس ، لم نقم يوما باخفاء صورة عملنا وخطائنا ، ولن نفعل ، فالذي يريد ان يصلح لا بد ان يعترف بالخطأ اولا . واذا كانت الصحافة منفذا اخر للاصلاح ، فلا بأس ، ولكن من المعروف ان لكل صحيفه اسلوبها الخاص بها .

انهم ان يكون هناك بعض التجاوزات من قبل نفر من التجار والمستوردين ، لكن الخوف الكبير ينبع من التكرار والتوسع مما يدفعنا الى التشدد في تطبيق القانون . أمر لا يرضي من لديه الطمع والجشع في الربح السريع .

ان نشر الحقيقة يؤلم احيانا ، ولكنه يؤلم مرة واحدة ، اذ انه الطريق الوحيد لمنع الالم المستمر ، والضرر الدائم . ان الخسارة المؤقتة التي تنجم عن اعلان الحقيقة تنقزم امام الربح الهائل في معرفة المتعاملين معنا باننا نحراس على طعام وشراب ودواء مواطنينا ، وان مصداقنا عالية ، يثبت ذلك اننا قادرون على انتقاد انفسنا سرا وعلنا . وفي اعتقادي ، انه عندما يكون اعلان الحقيقة شيئا مزعجا ، يكون اخفاءها شيئا مخيفا وانه عندما يكون الحارس مستيقظا ، ينام الناس باطمئنان وسلام .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لا بد من قبول تحدي القرن الواحد والعشرين . لا بد من قبول التحدي القادم . واذا كنت اصف التحدي القادم بصفة ما ، فانه تحدي الجودة . فأذا لم تقبل تحديات الجودة ، ربما يجد اطفالنا انفسهم في وضع ثانوي دوما . نذكر هنا بنجاح الحرب التجارية بين الغرب واليابان وعامل الجودة في هذا الصراع . وفي رأيي ، فان من الواجب التركيز على القضايا الاساسية والنواقص التي اثبتت ، لمحاولة اصلاحها باتشاء ادارة للدواء ، واخرى للغذاء .

انني ارجو ان يكون هذا التشدد في تطبيق القانون ، ومحاصرة الفئة القليلة الجشعة من تجار الدواء والغذاء ، رادعا كافيا لهم ، وعامل تطمين لمجلسكم الكريم ورسالة للمواطنين في هذا البلد العربي بان ما يصلهم من دواء وغذاء يمر من خلال الرقابة الدوائية والغذائية لوزارة الصحة التي تعمل بجهد على تطويرها وتحديثها .

منذ ان توليت امانة وزارة الصحة بدأت استشعر قلقا جماهيريا ضاغطا تسببه مشاكل الادوية المتنامية متمثلا في كثرة شكاوي المواطنين والمستشفيات والاطباء والصيدالة تطالب بايجاد حل لمشاكل الادوية وضمان جودتها وسلامة استعمالها وطلب الحد من ارتفاع اسعارها المستمر وضمان عدم انقطاعها غير المبرر في الاسواق والمقصود احيانا ، مما كان يحدث اسى يتعمق باستمرار ليس فقط في نفوس العاملين في القطاع الصحي ولكن في نفوس المواطنين واصحاب القرار ايضا تقع مسؤولية التأكد من صلاحية الادوية وسلامة

تداولها بين الناس على جهتين اساسيتين في وزارة الصحة : -

اولا : اللجنة الفنية لمراقبة الادوية .

ثانيا : مختبر الرقابة الدوائية .

ومن المعلوم ان الرقابة على الدواء تتضمن امور فنية دقيقة ومطولة شاملة لحركة الدواء منذ وجوده على شكل مادة خام ثم تصنيعه أو استيراده ثم تسجيله وتوزيعه وتخزينه ووصفه وصرفه وحتى بعد تناوله ، وعليه فقد تضافرت جهودي وجهود زملائي الوزراء السابقين جميعا لتدعيم الرقابة على الدواء ، الا انها كانت تصطدم بعقبات كثيرة . من اهمها نقص التشريعات وعدم شموليتها ونقص الامكانيات المادية والبشرية المؤهلة تأهيلا عاليا بالاضافة الى سلوك وتوجهات نفر من الوزارة وخارجها تدافع عن مصالح مكتسبة عبر الايام وتقاوم اي تطوير في السياسة الدوائية قد يؤثر على مصالحها معتمدة في ذلك على التشريعات القديمة وقصر مدة وجود الوزير في منصبه مما كان حائلا دون اتباع سياسة دوائية ثابتة طويلة المدى في هذا المجال .

ولتوضيح صورة الوضع الحالي لا بد لي من التعرض بايجاز للامور التالية : -

تسجيل الادوية :

يبلغ عدد الادوية المسجلة والمتداولة في المملكة (٣٩٦١) شكلا صيدلانيا كما ان هناك (١٥٩٤) شكلا صيدلانيا ما زالت قيد الدراسة تمهيدا لتسجيلها كما يبلغ عدد الشركات الصانعة المسجلة (٤٥٣) شركة . يتم تسجيل الادوية والمستحضرات الطبية بقرار من اللجنة الفنية المشكلة بموجب المادة (١٤٤) من قانون مزاولة مهنة الصيدلة رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٢ (مرفق رقم ١)

هذه من الأعمال

مرفق رقم (١)

المادة (١٤٠) من قانون مزاول مهنة الصيدلة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ .

المادة - ١٤٠ -

أ - تتألف اللجنة المذكورة في المادة (١٣٨) من :

الوكيل	رئيسا
المدير	نائبا للرئيس
رئيس قسم الصيدلة	عضوا
نقيب الأطباء أو من ينوبه	عضوا
نقيب الصيادلة أو من ينوبه	عضوا
صيدلي وصاحب مستودع يعينهما	عضوين
مجلس النقابة	
طبيب وصيدلي يعينهما الوزير	عضوين

ب - مدة عضوية الاعضاء الميعنين من الوزير او مجلس النقابة سنتان من تاريخ تعيينهم .
ج - يكون نصاب جلسات اللجنة قانونيا بحضور اكثرية الاعضاء وتصدر القرارات باغلبية اصوات الحاضرين ولرئيس الجلسة صوت مرجح اذا تساوت الاصوات .
وقد تشكلت اللجنة بموجب المادة (١٤٠) من نفس القانون . (مرفق رقم ٢)

مرفق رقم (٢)

المادة (١٤٤) من قانون مزاول مهنة الصيدلة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ .

المادة - ١٤٤ -

يقدم طلب تسجيل اي دواء من الصيدلي المسؤول عن المستودع او مدير المصنع المحلي مرفقا بما يلي :

- أ - عشرة نماذج اصلية من الدواء مستوفية الشروط المطلوبة وفق احكام هذا القانون .
ب - شهادة من مختبر حكومي للتحليل في بلد المنشأ او مختبر معترف به مصادق من السلطة

المختصة في بلد المنشأ تثبت ان نتيجة التحليل مطابقة كما ونوعا للمواد الدوائية التي جهز منها الدواء .

ج - شهادة من السلطة المختصة في بلد المنشأ أن الدواء المطلوب تسجيله والتصريح بتداوله في المملكة مصرح باستعماله وتداوله في بلد المنشأ بنفس المواصفات وأنه متداول فعلا هناك .

د - ثلاث نسخ على الاقل من النشرات الخاصة بذلك الدواء مكتوبة بوحدة او اكثر من اللغات العربية او الانجليزية او الفرنسية والتي ستوزع مع المستحضر بالاضافة الى وثيقة من المصنع تبين تاريخ استعماله والاحصائيات العلمية المستخلصة من نتائج تطبيقاته .

هـ - شهادة من السلطة المختصة في بلد المنشأ مصدقة رسميا تبين سعر الدواء للمستهلك في بلد المنشأ .

و - فاتورة اصلية من المصنع المنتج مصدقة من الغرفة التجارية في البلد المصدر تبين السعر الذي سياع به المستحضر المذكور الى المستورد طالب التسجيل :

أ - آليه التسجيل .

تقوم اللجنة بتسجيل الدواء والمستحضرات الطبية بموجب احكام المادة (١٤٤) من القانون واحكام المادة (٥) من نظام اللجنة الفنية (مرفق رقم ٣) .

مرفق رقم (٣)

المادة (٥) من نظام اللجنة الفنية لمراقبة الادوية رقم (١٥) لسنة ١٩٧٣ .

المادة (٥) تعتمد اللجنة في قبول تسجيل الدواء الاسس التالية :

أ - فعالية الدواء وتدني سميته .

ب - حاجة السوق الدوائي اليه من حيث فائدة استعماله وقلة مثيلاته .

ج - كون الدواء المطلوب تسجيله مسموح باستعماله ومستعمل فعلا في بلد المنشأ بنفس تركيب المواد الفعالة وان تحضيره يتم تحت نفس الظروف ويخضع لنفس شروط الرقابة النوعية التي تخضع لها الادوية المستعملة في بلد المنشأ .

يلاحظ ان جميع الوثائق المطلوبة للتسجيل مصدرها بلد المنشأ ويقدمها المستورد وعليه فان القرار النهائي من اللجنة الفنية يعتمد على وثائق تقدمها الجهات ذات المصلحة ولا تملك اللجنة وسيلة للتأكد من دقتها . اما عن اسس التسجيل فان المادة (٥) من عدم توفر اختصاص مؤهل اكاديميا خاصة اختصاصي ادوية سريرية او حتى ادوية اساسية فكيف يمكن ان تصدر قرارات مأمونة عن هذه اللجنة تبين فاعلية الدواء ومدى سميته دون تقييم او دراسة من قبل ذوي الاختصاص .

ب - تشكيل اللجنة

استقاء من التقارير العالمية وخاصة من F.D.A. فان تشكيل اللجان الدوائية يحتم مشاركة اصحاب الخبرة العلمية والفنية ممن يستطيعون تقييم الوثائق العلمية والدوائية وعدم مشاركة اي شخص ممن تكون له مصالح تتفق او تتعارض مع عمل هذه اللجنة مع التأكد على سرية العمل بحيث يتمتع على من له علاقة منفعة مما تمكنه من الاستفادة من الوثائق او الاطلاع على وثائق الآخرين فان رجعنا الى تشكيلة اللجنة حسب القانون (مادة ١٤٠ مرفق ٢) نجد ما يلي :

١- ما اشير اليه اعلاه غير مطبق فعليا حيث يلاحظ ان القانون حدد العضوية واشترط ان يكون ضمن الاعضاء صيدلي ، وصاحب مستودع بالإضافة الى نقيب الصيادلة ومن ينييه .

٢- ادت تشكيلة اللجنة الى توسيع صلاحية مجلس النقابة مما وردت عليه في المادتين ٤٣،٥ من قانون نقابة الصيادلة (مرفق ٤) حيث اصبح مجلس النقابة يعين ممثلين عنه في اللجنة الفنية وبالتالي اصبح مجلس النقابة يساهم بشكل فعال في تسجيل الادوية والمستحضرات الطبية واغذية الاطفال وكذلك تسعيرها .

مرفق رقم (٤)

المادتين رقم (٤٣ ، ٥) من قانون نقابة الصيادلة رقم (٥١) لسنة ١٩٧٢ .

المادة (٥) - تمارس النقابة نشاطها لتحقيق الاهداف التالية :-

أ - المحافظة على مصالح المهنة وحمايتها والدفاع عنها وتنظيمها .

ب - التعاون مع الوزارة وجميع الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة لرفع مستوى الخدمات الصيدلانية والدوائية وتوفيرها لأفراد الجمهور .

ج - جمع كلمة الصيادلة والمحافظة على حقوقهم وكرامتهم .

د - المحافظة على اداب المهنة .

هـ - تشجيع البحوث العلمية عامة وفي حقل الدواء بشكل خاص .

و - تأمين الحياة الكريمة للصيادلة وعائلاتهم في حالة العوز والشيخوخة .

المادة رقم (٤٣) - تشمل اختصاصات المجلس كل ما يتعلق بشؤون النقابة ومزاولة المهنة وعلى الاخص :-

أ - جميع الاختصاصات المنصوص عليها في هذا القانون .

ب - النظر في طلبات تسجيل الصيادلة واتخاذ القرارات بشأنها .

ج - المحافظة على مبادئ المهنة وتقاليدها والدفاع عن حقوق النقابة وكرامة المنتسبين اليها .

د - ادارة شؤون النقابة واموالها وتحصيل الرسوم والعوائد المستحقة لها .

هـ - دعوة الهيئة العامة للاجتماع وتنفيذ قراراتها .

و - تشكيل اللجان المختلفة التي تتطلبها مصلحة المهنة .

ح - الاشتراك في المؤتمرات ذات العلاقة بالشؤون الدوائية التي تدعي اليها النقابة وانتداب من يمثلها فيها .

ط - اصدار النشرات المهنية .

ي - التوسط بين اعضاء النقابة لحل اية منازعات تتعلق بمزاولة المهنة .

اما مهام اللجنة الفنية التي اصبحت النقابة تساهم بشكل فعال في اعمالها فهي كثيرة من أبرزها حسبما ورد في نظام اللجنة ما يلي :-

أ - التوصية في حظر استيراد اي دواء او تداوله مع شطب تسجيله .

ب - طلب اي كمية من الدواء لتخزينه في المملكة قبل اجازة تسجيله .

ج - تسجيل او رفض تسجيل اي دواء ورفع التوصيات بشأن السعر .

د - الغاء تسجيل الدواء .

هـ - تحديد الحد الأدنى بعبوة او تركيز قوة اي دواء .

و - التنسيب باصدار قائمة باسعار الادوية الدستورية التي لا تحمل اسما تجاريا .

٣- لقد اشترط القانون ان يكون الاعضاء الذين يعينهما مجلس النقابة صيدلي وصاحب مستودع ، وتجدد الاشارة الى ان الصيدلي المعين من قبل المجلس ومنذ وضع نظام اللجنة الفنية لمراقبة الادوية عام ٧٣ موضع التنفيذ فانه غالبا ما يكون احد ممثلي الصناعات المحلية واحيانا كان صيدلانيا يمتلك مؤسسة صيدلانية .

اما بالنسبة للطبيب والصيدلاني الذين يعينهما الوزير فانه لغاية ١٩٨٩ كان العضو الصيدلاني الذي يعين من الوزير هو احد الصيادلة العاملين في القطاع الخاص وعادة يكون من الصناعات الدوائية المحلية ومن هنا يتضح بان اربعة من اعضاء اللجنة الفنية هم من الصيادلة العاملين في القطاع الخاص وعلى وجه الخصوص من اصحاب الصناعات الدوائية والمستودعات اضافة الى نقيب الصيادلة ونقيب الاطباء واحد الاطباء وغالبا ما يكون من الخدمات الطبية الملكية وثلاثة اعضاء من وزارة الصحة .

تسعيرة الادوية :

يتم تسعير الدواء بقرار من الوزير بناء على توصية اللجنة الفنية وذلك بموجب احكام المواد

كل من اشهر

١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ٢١، ٢٢ من نظام اللجنة الفنية (مرفق ٥) ويعتمد في ذلك على ما يلي :-

- أ - شهادة من بلد المنشأ (المصنع المنتج) توضح سعر الدواء في بلد المنشأ .
 ب - فاتورة أصلية مصدقة من بلد المنشأ بين سعر البيع إلى المستورد ، وبلا حظ ان المعلومات المطلوبة في ١ ، ب يقدمها المستورد ولا تملك اللجنة وسيلة للتأكد من دقتها .
 ج - سعر الدواء للجمهور في الأسواق العربية والاجنبية وهذه ايضا في الغالب يقدمها المستورد .
 د - سعر الادوية المشابهة في التركيب او التأثير في السوق المحلي وهذه الادوية الاخيرة مسعرة في الاصل على نفس الاسس اي بموجب وثائق يقدمها المستورد .
 وللتأكد مما ذكرت سابقا تم دراسة اسعار الادوية المطلوبة في عطاءات الوزارة مع اسعار بيعها في الاسواق المطروحة في القطاع الخاص على ضوء التسعيرة المشار اليها اعلاه ويوضح الجدول المرفق نسبة زيادة سعر الادوية في صيدليات القطاع الخاص عن سعرها في العطاء واني لارجو ان الفت النظر الى العمود الخاص بنسبة زيادة السعر في القطاع الخاص للجمهور واترك امر التعليق عليه لكل واحد منكم .

اسم الدواء لن نذكره ولن نذكر اسم المستودع :

سعر العطاء	السعر للصيديلي	نسبة الزيادة في سعر الادوية
١٠٥٨٩ -١	٢٧٠ -	%١٦٩٩
٨٣٨ -٢	٧٠٣٠٠	%٨٧١
٤٠٢٠٠ -٣	٣٠٠٥٠	%٧١٥
-٤		%٥٣٧
-٥		%٣٦٩
-٦		%٣٦٠
-٧		%٣٣٥
-٨		%٣٣٣

تضارب المصالح :

اتضح مما سبق ان القطاع الخاص ممثلا بشكل قوي في اللجنة الفنية مما يؤثر في رسم السياسة الدوائية في المملكة حيث اصبح له دور كبير في وضع سياسة تسجيل وتسعير وتداول وشطب الدواء ويؤكد ذلك كثرة الطلبات برفع اسعار الادوية واحيانا التهديد بعدم استيراد الدواء في حالة رفض طلب رفع السعر واحيانا طلب تسجيل الدواء او رفع سعره مقدما من مستودع له ممثل في اللجنة الفنية ، مرققا بعض طلبات رفع الاسعار المتكررة .

لاحقاً لكتابنا المقدم لكم بتاريخ ٩ / ٢ / ١٩٨٨ بخصوص طلبنا رفع اسعار اصناف شركة . . المسجلة في الأردن ، فأنا نود اعلامكم ان هذه الشركة تهدد بقطع اصنافها عن سوق الدواء الاردني اذا لم ينظر بطلبها برفع اسعار مستحضراتها .

كتاب آخر ، وبالتالي فإن الشركة ترى أنه من المناسب الان أن ينظر في طلبها والا فهي تهدد بأنها لن تستطيع بعد الان من تصدير النوعية الجيدة من اصنافها بالاضافة الى تقليص حجم مبيعاتها مما قد يؤدي إلى قطع مستحضراتها عن سوق الدواء الاردني .

وأجربنا دراسة في الموضوع وإعطاء الاهمية لما شاهدناه من تشدد من قبل الشركة على رفع اسعار تصديرها وتهديدها بقطع اصنافها عن سوق الدواء الاردني .

الدكتور عيد الله الحكايلة : دولة الرئيس ، اذا سمحت معالي الوزير يذكر الاسماء أمام المجلس ، لا مجال للاخفاء .

دولة رئيس المجلس : هدوء رجاء ، هذا راجع لمعالي الوزير .

معالي وزير الصحة : كتاب وزير الصحة بتاريخ ٢٢ / ٧ / ٨٩ ، الصيدلي المسؤول عن الادوية ، كتاب ، اشارة ان كتاب عطوفة نقيب الصيادلة رقم ن ص / ٥ / ٣٣٩ تاريخ ٨ / ٨ / ٨٩ الذي أرسل إلى رئاسة الوزراء وبناء على المؤتمر الصحفي الذي عقد اثر ذلك في نقابة الصيادلة . أرجو اعلامي ان كان في نيتكم اغلاق المستودع والتوقف عن استيراد الادوية حتى تتمكن من تأمين البدائل للسوق المحلي من مصادر اخرى .

وزير الصحة

وايضاً كتاب نقابة الصيادلة

بسم الله الرحمن الرحيم

نقابة الصيادلة

المملكة الاردنية الهاشمية

كل من اطلع

عمان

الرقم : ن ص / د / ٣٩ / ٣٩

التاريخ : ٨ / ٨ / ١٩٨٩

سيادة رئيس الوزراء الاختم

عمان

تهدي نقابة الصيدلة لسيادتكم اجمل تمنياتها وتمنياتها لكم بالصحة والسعادة وبعد .

في ضوء انخفاض سعر صرف الدينار الاردني مقابل العملات الاجنبية وتأثير ذلك على استيراد الادوية ، نرجو ان نوضح لسيادتكم ما يلي :

١- بموجب قانون سابق كانت التسعيرة تعطي صاحب المستودع ربحا قائما $10 + 4 = 14\%$ ويقدر الربح الصافي بـ 5% من المبيعات .

٢- هذه المعادلة اثبتت نجاحها لمدة ثلاثون سنة بدون مشاكل وكان الاردن . . يعتبر مثالا يحتذى بهذا المجال من البلدان المجاورة .

٣- عندما تغير سعر صرف الدينار وامام وعود المسؤولين استمرت مستودعات الادوية باستيراد الدواء لتلبية حاجة المريض والزمتم نفسها بالاسعار القديمة على حساب سعر الدولار بـ (٤٧٤) فلسا . وكانت من جراء ذلك تحقق خسارة ما بين $20 - 54\%$ احيانا على اساس سعر تعادل الدولار ٨٥٠ فلسا .

٤- تحملت المستودعات هذه الاعباء التي فاقت قدرتها في معظم الاحيان بأمل ان تجد الحكومة حلول للمستقبل وحرصا منها على تلبية حاجة البلد والمواطن من العلاج خلال هذه المدة .

٥- اصدرت وزارة الصحة بتاريخ ٨ / ٨ / ٨٩ حلا غير مكتمل حددت بموجبه الادوية (الحياتية الحاسمة) ووعدت بتوفير عملات لهذه القائمة المملنة بالسعر الرسمي (٥٧٢) فلسا للدولار الواحد .

٦- تشكل هذه القائمة نسبة ضئيلة قد لا تتجاوز $5 - 7\%$ من مجموع استيراد الاردن من الادوية .

٧- لم يعالج مصير بقية الاصناف وهل يمنع استيرادها ام تعوم الاسعار .

٨- لا نريد ان نبحت اذا كانت القائمة (الحياتية الحاسمة) قابله للجدل ام لا ولكن نود ان نعرض على سيادتكم وضع المستودعات نتيجة هذا القرار .

٩- لقد تحملت مستودعات الادوية في الفترة الماضية خسارة فاقت في معظم الاحيان كامل رؤوس اموالها نتيجة لالتزامها باخلاقيات التعامل وبانتشار قرارات ايجابية قابلة للتطبيق ، ولكن وبغياب هذه القرارات نرجو ان نضع بين يدي سيادتكم الحلين التاليين :

أ - تلتزم المستودعات باسعار الادوية (الحياتية الحاسمة) وتعوم بقية الاصناف لتسعر كل شحنته حسب كلفتها عند ورودها بالسعر السائد .

ب - واذا تعذر حل بند (أ) فانه ولا شك ستقوم معظم المستودعات بتصفية الكميات الموجودة في مخازنها مع استعدادنا الكامل للتعاون معكم لتسليم هذه المهمة للجهة التي تحدونها .

واخيرا انه ليحدونا الامل ان نجد عند سيادتكم الحل الامثل للمسألة الدوائية لتوفير الدواء الجيد للمواطن وبالاسعار التي تكفل للمستورد الاستمرارية في تقديم خدماته على افضل وجه ممكن للوطن والمواطنين .

شاكرين لكم اهتمامكم بهذا الموضوع الحساس

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق تقديرنا واحترامنا ، ، ،

الرقابة الدوائية : الصيدلي تيسير الحمصي

يعتبر مختبر الرقابة الدوائية احد الدعامتين التي تعتمد عليهما الوزارة في الرقابة على الدواء الا ان هذا المختبر يعاني منذ انشاءه في الثمانينات من نقص في : -

١- التشريعات اللازمة لعمله ومنها : -

أ - نظام يحكم عمل المختبر .

ب - ضبط الجودة في الاداء Quality Assurance System

٢- الاجهزة الضرورية : يفتقر المختبر الى العديد من الاجهزة الضرورية مثل : -

أ - جهاز فحص الاحماض الامينية .

ب - جهاز كلدال متقدم لتحديد كمية النيتروجين في بعض العينات بالاضافة الى تقطير النيتروجين (Kjeldahl Distillation) .

ج - جهاز فحص الشوائب (Coutler counter Apparatus) .

علاوة على عدم توفر هذه الاجهزة فان بعض الاجهزة كان معطلا كليا او جزئيا والبعض الآخر متوفر بدرجة غير كافية .

٣- الكادر العامل :

يفتقر المختبر الى المؤهلين من حملة الدرجات العليا في التخصصات التي يعتبر وجودها من صميم عمل المختبر .

أ - Physical Pharmacist صيدلاني فيزيائي .

ب - Pharmaceutical Microbiobloist صيدلاني جرثومي .

ج - Chemical Analyst محلل كيميائي .

د - Quality Control Specialist

هـ - Quality Assurance (ضبط النوعية ، وضبط الجودة) .

علارة على ما تقدم فإن الكادر الحالي بحاجة إلى التدريب والتعليم المستمرين لمواكبة التطور السريع الضروري لانقاذ العمل .

٤ - الامور الادارية :

يفتقر المختبر الى :

أ - ادارة المعلومات Information System Management

بما ادى إلى افتقار نظام توثيق ومتابعة لضبط عملية تداول الادوية .

ب - عدم وجود اسس معتمدة للتقييم المستمر للشركات الصانعة للدواء .

ج - عدم وجود اسس معتمدة لاستلام العينات كما انه لا توجد سجلات توضح كميات العينات المستلمة مما دعا الى تراكم الادوية .

د - عدم وجود معايير معتمدة لاعادة فحص العينات غير المطابقة مما يؤدي الى صدور تقارير غير متطابقة للمادة الواحدة ، (مثال ذلك مادة البنج ومادة القطن و Phenergem Expectorant) .

هـ عدم وجود مراجع علمية متطورة حيث ان الموجود دساتير ادوية قديمة مما جعل الاعتماد الكلي على المعلومات والمواصفات الخاصة بالشركات الصانعة لهذه الادوية وهذا الامر يضعف مسؤولية الرقابة الدوائية .

الا ان المختبر تمكن من اكتشاف ما مجموعه (١٠٦٤) شكل صيدلاني غير مطابق مخبريا وتبين (المرفق رقم ١١) العدد سنويا منذ عام ١٩٩٠ ولغاية ١٩٩٣ .

مرفق رقم (١١)

السنة	عدد العينات	عدد العينات الغير مطابقة
١٩٩٠	٦٤٧٢ لغاية ٤ / ١١	١٨٧
١٩٩١	٦٧١٧	٢٣٥
١٩٩٢	٩٤٨٩	٤٥١
١٩٩٣	٩٣٣٥	١٩٠

مع الاخذ بعين الاعتبار ما يلي :

أ - لا يقوم المختبر ولا تتوفر لديه الامكانيات لاجراء كامل الفحوصات المطلوبة وخاصة ما يتعلق بالتحقق من المادة الفعالة وتقدير كميتها في المستحضر الدوائي ويكتفى بالفحوص الشكلية مطابقة اسم الدواء وشكل الكرتونه وعلى سبيل المثال فقد تم فحص ٣٦ شكلا صيدلانيا لعام ١٩٩٣ ظاهريا فقط .

ب - لو ان المختبر يجري كامل الفحوصات لوجدنا ان عدد التشفيلات غير المطابقة سيرتفع الى اكثر مما ورد في (المرفق رقم ١١) مما يعني انه قد يوجد في الاسواق علاجات غير مفحوصة ولكنها متداولة .

العطاءات والمواصفات :

أ. المواصفات

تقوم وزارة الصحة بطرح عطاءات لآلاف المواد وبملايين الدنانير سنويا لشراء ادوية ولوازم واجهزة طبية وغير طبية ، ومن المؤسف عدم وجود مواصفات معتمدة لكثير من هذه المواد مما ادى ذلك الى :

- تأخير العطاءات لصعوبة دراستها من قبل اللجان الفنية ولجنة العطاءات المركزية .

- فقدان الخصصات المالية لانتهاى السنة المالية قبل امكانية الاحالة .

- وضع مواصفات موجهة لشركات محددة لا تنطبق الا على منتجاتها مثل هذه المواصفات (مرفق رقم ١٢) .

- سهولة اعتراض المتعهد على الاحالة الميدنية والنهائية .

- سهولة اعتراض المتعهد على النتائج المخبرية بسبب عدم وضوح المواصفات ودقتها .

ولتلافي هذه السلبات صدرت تعليمات للمسؤولين في الوزارة لوضع مواصفات لكل مادة يتم شراؤها في وزارة الصحة كما تم وضع آلية عمل لانجاز المطلوب بالتعاون مع الجهات الاخرى مثل الخدمات الطبية الملكية والجمعية العلمية الملكية وعلى ان يتم توثيق هذه المواصفات في مركز المعلومات وفي الحاسوب وان يتم معالجتها دوريا بحيث تتناسب مع التطورات العلمية الحديثة مع الاخذ بعين الاعتبار لدى معالجتها المشاكل التي تواجه اللجان المختلفة اثناء مراحل احالة العطاء .

ب- تقدير الكميات :

لم تكن عملية تقدير الكميات المطلوبة للعطاءات تتم على الاسس العلمية المعروفة المبينة على المعلومات الضرورية واحيانا بحجة عدم توفر هذه المعلومات او وجودها مبثرة في عدة مديريات وقد ادى ذلك الى :

- نقص حاد في بعض المواد وخاصة الادوية والمستهلكات الطبية وبالتالي ضرورة شرائها اما بوصفات طبية او شراء محلي وعلى حساب التأمين الصحي وباسعار عالية .

- زيادة كبيرة في بعض المواد والادوية مما ادى الى انتهاء فعاليتها وتلافها او تنتظر الائلاف معروضة على القضاء مثل علاجات الامراض النفسية والانسولين ومدرات البول وبعض المضادات الحيوية ومخدر الاسنان بالرغم من التبرع بنسبة كبيرة منها لجهات عديدة وتوزيع البعض الاخر على المستشفيات ومديريات الصحة .

- تراكم بعض المواد بكميات كبيرة لا لزوم لها مثل قطع غيار اجهزة الاسنان المتراكمة في مستودع التصليح .

ولتلافي ذلك في المستقبل فقد او عزت للمسؤولين بجرد المستودعات واعادة دراسة العطاءات ومنها عطاء المستشفيات الجديدة والمقدرة بحوالي سبعة ملايين دينار بعد ان تم طرح العطاءات واستلام العروض وتبين بعد اعادة الدراسة الخلل الكبير بالمواصفات المطروحة والكميات وقد بدأ العمل بوضع آلية واسس لمعرفة الاحتياجات الفعلية .

ج - الاسعار :-

اعتقد حكينا في الاسعار ، لوحظ بعد مقارنة أسعار الادوية وهناك مرفق رقم " ٧ " وردت هنا الاسعار بالمطاعاات لأننا نتكلم عن المطاعاات ، وكذلك نبين أن الزيادة بالمئة ٥١٣ ، ٤٩٠ ، ٣٠٩ ، ٣٠٧ ، ١٧٠ ، ١٦٥ ، ١٧٠ .

وفي بعض الاحيان تتعرض الوزارة الى محاولات استغلال من قبل بعض المتعهدين والذين

يحتكرون السوق بصفاتهم وكلاء وحيدون ويطلبون اسعار خيالية ومثال ذلك دواء السرطان والذي عرضه المتعهد بسعر ٩٨٥ ، ١١٩ دينار للحقنة الواحدة وبعد التفاوض معه من قبل لجنة العطاءات واثق على تخفيض السعر الى ٥٧ ديناراً وتقديم ٣٠ حقنة مجاناً اي يفارق قدرة ٦٣ ديناراً للحقنة الواحدة بالاضافة الى ما قدمه مجاناً (مرفق رقم ١٣) .

التجاوزات والضغوطات :

١- الطلبات المتكررة لرفع الاسعار مقرونا بالتهديد بعدم استيراد الدواء في حالة عدم الاستجابة للطلب وقد تم شرح ذلك سابقاً .

٢- الادوية المهربة : من خلال الجولات التفتيشية التي تقوم بها اجهزة الوزارة وفقاً لاحكام القانون يتم اكتشاف كميات من الادوية المهربة من الدول المجاورة (مرفق رقم ١٤) .

أمثلة بسيطة من المرفق (١٤)

٥- تاريخ ١٠ / ١٢ / ٨٨ تم ضبط ادوية (مدير بريد الزرقاء / الاوسط) مستحضرات واردة في الجدول الثالث الملحق بقانون المخدرات والمؤثرات العقلية - تمت مصادرتها . (مرفق رقم ٥) .

٦- تاريخ ١٠ / ٥ / ٨٩ كتاب موجه من مدير جمرک عمان الى مدير الصيدلة والرقابة بضبط (١٩٩) ابره Voitaran + ٢٨ عليه Librax لدى جمرک الرمثا - مرفق رقم (٦) .

لا يوجد اجراء بالمقابل من مدير الصيدلة .

١٩- كتاب بتاريخ ٢٤ / ٦ / ٩٢ لمدير عام الجمارك حول ادوية عدد (٤) قيمتها ٥٩ ، ١١٤ دينار ضبطت مع المواطن العراقي خليل فيحان ارسلت للدائرة ليتم اتلافها حسب الاصول (مرفق رقم (٢٠) .

٣- الادوية غير المسجلة : تشير القيود ان هناك تجاوزات بدخول ادوية غير مسجلة بما فيها الامصال حيث ادخل من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٣ ما مجموعه (١٥٢) صنف من اصل (٦٠٣) (مرفق رقم ١٥) وهنا تجدر الاشارة الى ان عطاءات الدولة أيضاً تتجاوز عن شرط التسجيل .

ملحق رقم (١٥)

جدول بأعداد الادوية غير المسجلة التي ادخلت الى البلاد

السنة	غير المسجل	المسجل / للعام
١٩٩٠	٤٤	٧٦
١٩٩١	٢٤	١٣٩
١٩٩٢	٣٨	١٤٠
١٩٩٣	٤٤ + ٢ حليب	٢٤٨
المجموع	١٥٢	٦٠٣

للتذكير : - غير المسجل هو المتداول وغير مفحوص مخبرياً ولم يدفع عنه رسوم تسجيل ، أي أن هنالك مخالفات ادارية وفنية ومالية .

كما تتداول ادوية للقطاع الخاص (بالاسم التجاري او الجنسي) لم تخضع للتحليل في مختبر الرقابة الدوائية ولم يتم دفع رسوم تسجيل لها كونها غير مسجلة .

٤- الادوية منتهية المفعول : في بعض الاحيان يكتشف المفتشون ان بعض الادوية المعروضة للبيع منتهية المفعول ومن المعلوم ان من المتعذر وضع مفتش في كل مكان وزمان بل لا بد ان يعتمد الامر على الرقابة الذاتية والانتماء الوطني والمهني .

٥- بالاضافة الى الادوية المهيرة يتم احيانا اكتشاف ادوية معروضة للبيع الا انها موسومة بما يفيد انها مباحة للقطاع العام ، وقد قامت الوزارة بمخاطبة الجهات القضائية والنقائية (صيدلة واطباء) لتابعة الموضوع (النائب العام) .

٦- عندما تحتاج الوزارة الى دواء معين ليس له سوى وكيل واحد فانها تخضع لضغوط رفع السعر وحيانا بشكل خيالي كما تبين ونجد الوزارة نفسها في موقف حرج ويمكن للوزارة اعطاء مثال واضح حصل معي شخصياً مؤخراً .

٧- عدم متابعة تقارير الادوية غير المطابقة وحيانا السماح باعادة فحص العينة مما يؤدي الى تضارب التقارير او السماح لصاحب المادة ارسال عينات لتحليلها خارج البلاد واعادتها اليها .

مرفقا تقرير تفصيلي متعلق بالتفتيش (المرفق رقم ١٦) .

ملحق رقم (١٦)

خلاصة المخالفات جراء التفتيش الصيدلاني

اتناء قيام الصيادلة المفتشون بالتفتيش على الصيدليات العامة في المملكة وجدت مخالفات كبيرة في هذه الصيدليات مثل : -

اولا : - المخالفات المكتشفة لأصحاب المستودعات : -

١- خلال التفتيش على مستودعات الادوية وجدنا ان بعض عينات الادوية غير موسومة اصوليا من الشركة الصانعة ويقوم المستودع بوسمه (بالخطم الخبير) داخل المستودع بإشراف احد المساعدين من الدائرة وهذا يخالف قانون مزاوله مهنة الصيدلة .

٢- ان بعض العينات الادوية تحمل رقم تشغيلة نفس رقم التشغيلة للمستحضر الاصلي والامثلة كثيرة .

ثانيا : - المخالفات المكتشفة بالصيدليات :

١- القيام ببيع ادوية مهيرة من خارج البلاد .

٢- القيام ببيع ادوية داخل الصيدليات مباحة لوزارة الصحة .

٣- القيام ببيع عينات طبية مجانية غير مخصصة للبيع .

٤- بيع ادوية منتهية المفعول بأخفاء التاريخ بطرق مختلفة .

٥- التلاعب بالاسعار المقرره .

٦- جمع علب فارغة للادوية بقصد تعبئتها فيما بعد بعينات مجانية او ادوية مهيرة او غير ذلك .

٧- بيع مهدئات نفسية وادوية حاوية على مخدرات بدون وصفة طبية .

٨- اما التجاوزات المالية فقد وردت في تقارير ديوان المحاسبة .

على ضوء ما تقدم تدركون ابها الاخوة مدى الحاجة لعمل الكثير من اجل تحسين مستوى الرقابة على الدواء سواء من خلال اللجنة الفنية او مختبر الرقابة الدوائية وذلك حماية للمواطن من اخطار الادوية وتعلمون ان كل الادوية ضارة ما لم يتم التعامل معها على الاسس الصحية السليمة ،

هذه من الأعمال

ولكي يطمئن المواطن ان ما يتناوله من دواء في موافقاته عن تلك المعتمدة في الدول المتقدمة ، ورغم الجهود المضيئة لوزراء الصحة السابقين في هذا المجال فما زالت هناك الحاجة لعمل الكثير واغلاق ما تبقى من ثغرات واقفاف الممارسات الخاطئة . وهناك ملاحق سأذكر أسمائها .

الملاحق

- ١- ملف الادوية التي يتم السماح باستيرادها (قطاع عام وقطاع خاص وهي غير مسجلة) (ملحق رقم ١) .
- ٢- ملف طلبات رفع الاسعار وكتب التهديد (ملحق رقم ٢) .
- ٣- ملف عطاءات الوزارة مقارنة باسعار الصيدلي (ملحق رقم ٣) .
- ٤- ملف المساعدات والتبرعات (ملحق رقم ٤) .
- ٥- ملف الانسولين (ملحق رقم ٥) .
- ٦- ملف الاحالة الى النائب العام ونقيب الصيادلة ونقيب الاطباء بالمخالفات (ملحق رقم ٦) .
- ٧- ملف الغاء وتعديل الكميات الخاصة بالعطاءات (ملحق رقم ٧) .
- ٨- ملف سوء تقدير الكميات (ملحق رقم ٨) .
- ٩- ملف تقارير التفتيش (المخالفات الاجمالية) (ملحق رقم ٩) .
- ١٠- ملف علاجات الامراض النفسية (ملحق رقم ١٠) .
- ١١- ملف جرد صيدلية عيادات الاختصاص في مستشفى البشير (ملحق رقم ١٠) .
- ١٢- ملف مخالفات وسم العينة (ملحق رقم ١٢) .
- ١٣- ملف التجاوزات الادارية / التقارير المعلقة (ملحق رقم ١٣) .
- ١٤- ملف تقارير الادوية المفحوصة ظاهرياً (ملحق رقم ١٤) .
- ١٥- ملف تشكيلة اللجنة الفنية لمراقبة الادوية (ملحق رقم ١٥) .
- ١٦- ملف الادوية المهربة (ملحق رقم ١٦) .
- ١٧- ملف القطن (ملحق رقم ١٧) .
- ١٨- ملف البنج (ملحق رقم ١٨) .
- ١٩- تقرير USAID عن مختبر الرقابة الدوائية (ملحق رقم ١٩) .

كل من الأعمال

وكان لهم رأي آخر ، فطعنوا بتفسير هذه المادة .

ردت محكمة العدل العليا الطعون شكلاً ومضموناً وقررت بأن ما طلبه وزير الصحة الدكتور عارف البطانية هو على حق ويجب تطبيق القانون . وأعطاهم مدة ثلاثة أشهر لتوفيق أوضاعهم مع أحكام هذا القانون .

بعد ذلك جاءت الحكومة الجديدة واستلمت موقعي واستمرت بما بدأه زميلي . كانت هي عبارة عن استمرار لما قام به زميلي من تطبيق القانون .

فأعطيت مهلة أخرى لاجرائي الصيادلة ، والكثير منهم أصدقاء خاصين وشخصين لي ، لتوفيق أوضاعهم مع أحكام المادة "١٢" من قانون مزاوله المهنة وقرار محكمة العدل العليا . وبدأت أصدر إليهم كل شهر كتاب أذكرهم بأنني في نهاية السنة ، أي بعد انقضاء مدة ستة أشهر ، سأقوم بتطبيق احكام القانون . لم يحدث أي شيء ولم يقوموا بتوفيق أوضاعهم ، واعتقدوا ، ولهم الحق طبعاً ، أن التفسير ربما لا يكون صحيحاً .

قبل نهاية موعد بداية تنفيذ القانون طلبوا مني أن اغير القانون ، وأنا معهم ولا أمانع إطلاقاً اذا طلبت الجهة المسؤولة بتغيير القانون أن نغير القانون . ولكن طلبنا منهم أن يجتمعوا كتنقابة عامة وتصدر التنقابة ، يعني أكثر الاصوات يؤيدوا تغيير القانون . وبالفعل اجتمعوا لكن بعد ١ / ١ / ٩٤ اجتمعوا في ٣ / ١ / ٩٤ وخرج القرار بالأكثريه برغبتهم بتغيير القانون وفعلاً صدر قرار من عندنا بمحاولة تغيير القانون بالطرق التشريعية . في

وارجو هنا أن أتلو فقط أحد التقارير الذي خرج من مختبر الرقابة الدوائية سنة ١٩٨٩ .

لاحقاً لتقريرنا الخبري رقم ٩٢٨ / ٣ / ٨٩٦ تاريخ ٤ / ٦ / ١٩٨٩ المتعلق بالمستحضر الصيدلاني . . . رقم التشغيل . . . والذي أفاد بعدم مطابقة المستحضر بسبب التلوث الجرثومي . ولقناعة بأنفسنا قمنا بإعادة تحليل هذا المستحضر وعلى عينات أكثر عدداً ، فبين أن ما يبدو تلوثاً هو بالواقع تفاعل بين مركبات وسط الزراعة وثيوكبريتات الصوديوم ، وعليه فإن هذا المستحضر يعتبر مطابقاً للمواصفات ولا مانع من استلامه بعد اجرائاتكم .

ملف الصيدلة :

الحقيقة يا اخوان كل ما في الملف مواد وقوانين ، ما حدث أنه في النهاية وجدت نفسي بأنني أمام مشكلة تفرغ الصيدلة ، وجدت نفسي انني أمام اربعة تشريعات .

المادة رقم "١٢" من قانون "٤٣" سنة ١٩٧٢ يقر بأنه على الصيدلاني صاحب الصيدلية ان يفرغ ، وبسبب ذلك فقد أرسل عدة وزراء صحة سابقون إلى نقابة الصيادلة يذكرونهم بهذا القانون ، بهذه المادة ، ويطلبون اليهم توفيق أوضاعهم مع أحكام القانون . واستمرت هذه من سنة ١٩٧٢ الى أن جاء أخي وصديقي الدكتور عارف وكتب كتاباً آخر بنفس المعنى للصيدلة بأن يجب عليكم أن توفقوا أوضاعكم حسب المادة "١٢" من قانون مزاوله مهنة الصيدلة .

تجدى الاخوان الصيادلة هذا الرأي

هذه الاثناء كذلك بينوا أنه ربما يكون قرار محكمة العدل العليا ليس هو التفسير الصحيح للمادة "١٢" فاجتمع ديوان تفسير القوانين وخرج بتفسير اخر لمادة التفرغ .

اخواني ، قبل أن أحضر الى وزارة الصحة لم أفحص بالقانون ولا أفهم بالقانون ، أنا لدي مستشارين قانونيين وأنا اطبق ما يأتي . اذا قالوا لي طبق هذا القانون أطبقه ما فيه مشكلة .

لكن الان وجدت نفسي أمام أربعة مشاريع ، المادة "١٢" من قانون مزاولة المهنة تقول يجب على الصيدلي صاحب الصيدلية أن يتفرغ . قرار محكمة العدل العليا يقر بأن هذا صحيح ، تفسير عام ١٩٧٥ وتفسير عام ١٩٩٣ . هذا هو الوضع ، وأي شخص يعتقد نتيجة هذه بأنني تعرضت للقضاء أو أن هذا يفسر بأنه يني وبين الرئيس خلاف حاد فأرجو ان يزيل هذا من ذهنه تماماً . فانا أختلف مع الرئيس يوماً واتفق يوماً ، لكني الان ولا أزال للآن لست أدري أي شيء أطبق فهناك أربعة مشاريع وربما هذا هو القانون ، لست أدري ١١

دولة الرئيس ، حضرات النواب الأكارم .

فيما يتعلق بالغذاء ، ان ملخص ما أريد ان اعرضه عليكم هو كما يلي وأرجو أن يكون لديكم الصبر .

- انه ما لم يوجد قانون للغذاء في أي دولة .

- وما لم توجد أنظمة وتعليمات تفصيلية بكل ما يتعلق بسلامة الغذاء صادرة بموجب قانون الغذاء .

- وما لم تكن المادة الأولية المصنوع منها الغذاء مستخرجة من حقول غير موبوءة وغير معرضة للملوثات الخطرة ومن حيوانات سليمة صحياً بطرق صحية من قبل عاملين اصحاء في اجسامهم وعاداتهم .

- وما لم تكن قد تمت مراقبتها في الحقل أو في المزرعة من قبل مختصين حكوميين أكفاء .

- وما لم تكن تلك المراقبة مخولة بموجب القانون .

- وما لم تكن صحة وسلامة الغذاء تحت سيطرة جهة واحدة لديها الصلاحيات وتحمل كافة المسؤوليات .

- وما لم يتم تجهيز المنتجات الحيوانية للتصنيع بعد اجازتها طبياً في اللحوم وبعد التقيد بتعليمات قانون الغذاء وانظمتها .

- وما لم تكن الأوعية التي تملأ بها المادة الأولية في الحقل مأمونة صحياً اي لا تضيف من مكوناتها أو ملوثاتها الى الغذاء شيئاً لتصبح جزءاً من الغذاء .

- وما لم يتم نقلها من الحقل الى مكان التخزين في المصنع أو في سواه بطرق صحية سليمة تحفظ الغذاء من التلوث ومن الحرارة ومن الضوء ومن الهواء في المنتجات الحيوانية ومن الحشرات والطفيليات والقوارض .

- وما لم تكن المواد الأولية محافظ على قيمتها الغذائية بطرق التداول السليم ومن ضمنها النقل والتخزين .

- وما لم تكن نظيفة .

- وما لم تخزن في المصنع تهية لتصنيعها في

- وما لم يتم تصنيع وتعبئة المنتجات بطرق الية في اوعية مثبتة مأمونيتها صحياً .

- وما لم يتم طبع المعلومات المطلوبة عن الغذاء على العبوة مباشرة أو على بطاقة يصعب ازلتها .

- وما لم تدون المعلومات على العبوات بأمانة وصدق ووضوح .

- وما لم يتم تخزين المستحضر وفق المقرر رسمياً لمثل هذا الغذاء .

- وما لم ينقل المستحضر الى بائع المرق بالطرق الصحية المقررة رسمياً .

- وما لم يخزن ويعرض للبيع المستحضر من قبل بائع المرق وفق المقرر لذلك الغذاء رسمياً .

- وما لم يكن مراقب الاغذية الرسمية مؤهل علمياً وعملياً اميناً صادقاً متممياً .

- وما لم يكن الرؤساء اطباء اختصاصيين في الصحة العامة والطب الوقائي .

- وما لم تكن الادارة العامة العليا المسؤولة عن سلامة الغذاء التي تضع التعليمات الصحية وتشرف على تطبيقها يرأسها طبيب اختصاصي صحة عامة وطب وقائي يساعده مجموعة من العلماء الاختصاصيين من اطباء واطباء بيطريين وصيادلة وميكروبيولوجيين وتقديرين صحيين وحقوقيين ومفتشي اغذية مؤهلين علمياً .

- وما لم تتوفر مختبرات مركزية في الادارة العليا تتوفر بها كافة الكفاءات العلمية العالية المختصة المجربة والاجهزة المخبرية المتطورة القادرة على فحص اي مادة غذائية لأي غرض كان ابتداء من قيمتها الغذائية وانتهاء بملوثاتها من

اماكن نظيفة حائزه على الشروط الصحية المقررة وفق القانون مخصصة لكل صنف من الغذاء بحيث تحافظ عليه من التلوث وتحافظ عليه من التلف التدريجي بحفظها مبردة أو مجمدة وفق درجات الحرارة المقررة لها .

وما لم يكن المصنع مرخصاً صحياً لدى توفر كافة المتطلبات الصحية فيه المقرر بموجب القانون ومن ضمنها المأمونية الصحية للمواد المصنوعة منها الماكينات والأدوات .

- وما لم تكن خطوات التصنيع والمراقبة الذاتية مدونة في سجلات رسمية في المصنع يمكن مراقبتها رسمياً .

- وما لم يكن العاملون اصحاء في اجسامهم وعاداتهم بموجب شهادات يؤكدتها التفتيش الصحي الفجائي .

- وما لم تتوفر في المصنع المراقبة الصحية الذاتية المسؤولة لكل ما هو في المصنع أو ما يجاوره .

- وما لم تمنع كافة خطوات التداول والتصنيع من تلوث الغذاء في اي مرحلة من مراحله .

وما لم يتم التقيد المطلق بالتعليمات الصحية كالمعلقة بالمضافات الغذائية المسموح باستعمالها .

- وما لم يتم تطهير المصنع في ساعات محددة بالطرق الصحية المقررة من قبل منظمة الصحة العالمية مدونة في سجلات المصنع بحيث يسهل التفتيش عليها رسمياً .

- وما لم تحفظ المطهرات والكيمواويات في اماكن مغلقة بعيدة عن اماكن تداول الغذاء .

كل من يتدخل

المبيدات الحشرية والهورمونات كما ونوعا ومضافاتها الغذائية كافة .

- وما لم يتوفر في كل محافظة مختبر غذائي رسمي قادر على إجراء الفحوصات الجرثومية والحسية والعديد من الفحوصات الضمنية .

- وانه ما لم يتم معرفة اسماء وعناوين كافة المصانع الغذائية المصدرة للأغذية إلى الأردن بكميات كبيرة ونسباً ومنظمة والطلب من سفارتنا تقييمها صحياً بعد تزويدها بطريقة القيام بذلك او بارسال مندوبين عن الادارة المسؤولة الى تلك المصانع لتقييمها صحياً ومن ثم استمرار السماح بالاستيراد منها أو عدمه .

- وانه ما لم يتوقف فوراً إعطاء رخص استيراد الأغذية الا بعد موافقة السلطة الصحية المختصة بسلامة الغذاء .

- وانه ما لم يتوقف فوراً وضع الشروط المتعلقة بسلامة الغذاء من قبل مؤسسات الدولة المختلفة لاستيراد الأغذية الا عن طريق المؤسسة الصحية المسؤولة عن سلامته .

- وانه ما لم يتوقف فوراً وضع الشروط المتعلقة بسلامة الغذاء من قبل مؤسسات الدولة المختلفة لاستيراد الأغذية الا عن طريق المؤسسة الصحية المسؤولة عن سلامته .

- وانه ما لم توضع مواصفات المواد الغذائية من قبل السلطة الصحية المسؤولة أولاً وأخيراً عن سلامة هذه الأغذية . . . الخ .

ما لم يتم بكل هذا لا تكون الرقابة الصحية كاملة على الغذاء .

سأورد هنا بعض الأمثلة التي تجاهها وزارة الصحة - بسبب الضغوط التي وضعت

على زملائي قبل أن توضع علي .

- غش الغذاء من شركة عالمية مشهورة .

على أثر ورود معلومات عن احتمال تلوث منتجات شركة كذا من اللحوم بمنتجات الخنزير تم مخاطبة الشركة بكتابنا رقم ٤٨ / ١٣ / ١٨٠ تاريخ ١٩٩٤ واعلامها أنه سيتم تحويلها للقضاء اذا ثبت مثل هذا التلوث .

أجابتنا الشركة بفاكس تعترف ضمناً بالموضوع وتقول أنها أصدرت طلبات لوكالاتها لسحب كامل منتجات الشركة من الاسواق العربية .

تسويق اسماك اكتشف انها غير صالحة رغم انها فحصت وقت دخولها في مختبر الجمارك / العقبة ووجدتها صالحة (ازدواجية ونقص كفاءة) .

وردت ارسالية اسماك عرموط مقطوع الرأس تحمل تاريخ انتاج ٣٠ / ١١ / ١٩٩٠ وانتهاء ٣٠ / ١١ / ١٩٩١ بالمعاملة الجمركية ٥٠ / ٩٠ ح تاريخ ١٨ / ٢ / ١٩٩١ فحصت بمختبر الجمارك / العقبة وصدر التقرير رقم ٤ / ١٢١٨ / ٥٨٧ تاريخ ٢٠ / ٢ / ١٩٩١ بصلاحيته .

ثناء تسويقها وعرضها للبيع وردت شكاوي من المواطنين بوجود اجسام غريبة بالاسماك تم اخذ عينات منها وفحصها في مختبرات الصحة . وتبين عدم صلاحيتها لاحتوائها على شوائب وديدان ديفولي تروم لاتوم .

تم حجز الكميات المتواجدة في مستودعات المستورد والتعميم عنها . وبيئت الفحوصات اللازمة لعدم صلاحيتها .

تم اعلام دولة رئيس الوزراء انه لا يمكن السماح بتسويق هذه الاسماك .

تقدم صاحب العلاقة بدعوى للقضاء واجابت وزارة الصحة عطوفة النائب العام بكتابنا رقم ر ص ٤٨ / ١٣ / ٥ / ٢١٤٥ تاريخ ٢٧ / ٤ / ١٩٩٣ .

اتلاف المحاصيل الزراعية في سيل الزرقاء بسبب تلوثها

نظرا لتلوث معظم المحاصيل الزراعية / الخضروات التي تسقى / من الحرة السمره / سيل الزرقاء وحتى سد الملك طلال .

صدر كتابنا رقم ر ص ٣١ / ٣ / ٢ / ٧٢٦٠ تاريخ ٢٣ / ٩ / ١٩٩٢ باتلاف كافة هذه المحاصيل حيث كانت المساحة المتلفة ١٦٥٢ دونما وما زلنا .

- منتجات شيكولاته يدخل فيها الحليب من السوق المحلي رغم قرار المنح . رغم قرار وزارة الصحة بمنع استيراد كافة منتجات الابقار والمواد التي يدخل فيها منتجات الابقار من احدى الدول لسبب مرض جنون البقر الا أنها تتواجد في الاسواق شيكولاته من هذا النوع .

تم مخاطبة الجهات المعنية لتشديد الرقابة وتكثيف اجراءات المنع وتحويل الامر للقضاء .

بموجب كتابنا ر ص ٤٨ / ١٣ / ٧ / ٣٩٩٢ سنة ١٩٩٢ وسنة ١٩٩٣ .

جنون البقر واعتقد أننا تكلمنا عنه .

قررت الوزارة منع استيراد كافة منتجات

الابقار من دول خارجية وكذلك منع استيراد منتجات الحليب ايضاً وذلك بسبب انتشار مرض جنون البقر فيها ولأن طبيعة المرض وطرق انتشاره غير معروفة ولأن الوفاة هي النتيجة الحتمية في حال الإصابة .

رغم كل الضغوط التجارية المستمرة فان السلطة الصحية الاردنية لم تستجب لذلك .

اخر المستجدات والمؤشرات تشير الى احتمال انتقال المرض للانسان .

منتجات ملوثة بالافلاتوكسين

تم رفض ادخال مواد غذائية وخاصة من المكسرات والبذور لاحتوائها على مركب الافلاتوكسين B 1 الخطر جداً والمسرطن .

ودائماً هنالك ضغوط متكررة للسماح باعادة الفحص والسماح بادخال هذه المنتجات .

- التظليل والتحليل على التعليمات .

وصلت ارسالية أجبان لأحد التجار هنا على درجة حرارة مرتفعة "٣٢م" ، ومخالفة لدرجة الحرارة المدونة على عبواتها . تم نقل الاجبان الى حاوية مبردة وطلبوا بعد ذلك اخذ درجة الحرارة .

أعلمني بذلك مدير صحة العقبة بكتابنا رقم ١٨ / ٥ / ١٤٨٩ تاريخ ١٧ / ٧ / ١٩٩٣ .

صدر كتابنا رقم ٤٨ / ١١ / ٢٩٣٣ تاريخ ٥ / ٨ / ١٩٩٣ للمدير جمارك العقبة بعدم التخليص والتحقق في الموضوع واتخاذ كافة الاجراءات الرادعة بحق كل من له صلة .

كل هذا من الأشغال

- تلوث أجبان مستوردة بملوثات معادن ثقيلة .
- عرض مواد غذائية في الاسواق غير صالحة .
- مخالفة شروط استيراد اللحوم المفرغة من الهواء .
- تسويق اغذية مفسوشة .
- اتلاف لحوم مستوردة من مسلخ الامانة .
- معاملات جمركية للمواد التي لم يسمح بالتخليص عليها .
- ضغوط خارجية لتغيير تعليمات وزارة الصحة
- ورد كتاب من الملحق التجاري لأحدى الدول برقم ٢٠٧٧ / ٣٦١٤ تاريخ عمان / ٢٢ / ١٢ / ١٩٩٣ بلفت فيه نظرنا الى نصحيح شروط نقل الاجبان المطبوخة .
- تم اجابته عن طريق وزارة الخارجية بانه لن تجري اية تعديلات على الشروط والتعليمات وان وزارة الصحة الاردنية هي فقط التي تقرر ذلك .
- الاجبان المطبوخة ، ملف كامل .
- غذاء محلي غير مطابق للمواصفات .
- اغلاق مصانع البان .
- تمور غير صالحة .
- غش ومحاوله تسويق اغذية غير صالحة .
- لحوم من دولة اجنبية وردت لوكالة الغوث لتوزيعها على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين عيناتها جزء منها صالح واخر غير صالح وصدر كتابنا بعدم التخليص عليها لاحتوائها على الجلد والشعر .
- وردنا كتاب من سفيرنا في الخارج رقم س / ١١ / ٩٢١ تاريخ ٦ / ٧ / ١٩٩١ جاء فيه اعتراف من دائرة الاغذية . بان بها هنالك بعض الشوائب ويرجون ابقاء الامر بهيئته عن الاضواء علما بانها ارسلت للاردن اعوام ٨٩ / ٩١ .
- لم توافق وزارة الصحة ، ليس أنا أيها الاخوان ، زملائي الذين لم يوافقوا على ذلك على التخليص عليها وصدر كتابنا رقم رص ٤٨ / ١٣ / ١٣ / ٤١٧٨ تاريخ ١٦ / ٧ / ١٩٩١ باتلافها او اعادة تصديرها .
- عرض اغذية في الاسواق بتاريخ انتاج لم يحن بعد
- تم بتاريخ ٢٨ / ١ / ١٩٩٤ اكتشاف عبوات دبس معلب في الاسواق تحمل تاريخ انتاج ١ / ٢ / ١٩٩٤ اي ان الانتاج بعد العرض .
- بيع شحنة اجبان قشقوان لم يخلص عليها رغم انها غير صالحة
- استوردت وكالة . . . التجارية اجبان قشقوان بالمعاملة الجمركية ٨٠٠٧ / ٦٤٦٢ / بضاعة تاريخ ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٩ وثبت عدم صلاحيتها علما بان البضاعة سلمت لصاحبها من قبل الجمارك مع عدم التصرف بها .
- وصدر كتابنا رقم رص ٤٨ / ١١ / ١٣١٦ تاريخ ٤ / ٣ / ١٩٩٠ بعدم التخليص عليها .
- تبين ان صاحب البضاعة قام ببيعها حيث تم تحويله للقضاء بموجب كتابنا رقم رص ٤٨ / ١١ / ١٨٤٦ تاريخ ٢٤ / ٣ / ١٩٩٠ .

- اغلاق مصنع مخلات وضعه بشكل مكرهه صحية (ضبوط)
- قامت وزارة الصحة باغلاق معمل للزيتون .
- بكتابنا رقم رص ٢٧ / ١١ / ٩٢٣٣ تاريخ ٥ / ١٢ / ١٩٩٢ لعدم توفر ادنى الشروط الصحية ، حيث توجد الدهان في الزيتون وفي السائل الحافظ للمادة وتكررت ورود تقارير مخبرية تبين عدم صلاحية منتجات له .
- قام المذكور برفع البرقيات لكافة الجهات ولأعلى المستويات يقترح فيها باجراءات الوزارة والقائمين على الرقابة الصحية وكبار المسؤولين ، وهو مثل موقوف لما يتعرض له العاملون في الاغذية وبالطبع لم تتم الاستجابة لطلبه .
- هذا بين اخواني مدى الضغط الذي كان زملائي يتعرضون له في أداء عملهم .
- المواد المعاد تصديرها ولم يسمح بدخولها / جمرك عمان
- نظرا لخالفه كثير من الارشاليات الواردة عن طريق جمرك عمان لانه لم يسمح بالتخليص على مجمل المواد المبينة ادناه : -
- لحوم ٨٠١ ر ٣٧٩ كغم
- معلبات ٤٠٠ ر ٢١ علة
- اجبان / البان / زبدة ٩١٧ ر ٨٣٢ كغم
- حليب ٦٧٧ ر ٥٦٦ كغم
- بسكويت ٩٢٥ ر ١٥٩ كغم
- حلويات ٦٠٠ ر ٥٣٦ كغم
- سكر ٥٣٦ ر ٥٠٠ كغم
- فواكهة مشككة ٢٢٤ ر ٢٣ كغم
- مواد تمويينية ٣٥٦ ر ١٤٢ كغم
- حبوب ٣٨٩ ر ١٣٩ كغم
- متنوعات ٢٢٤ ر ٦٣ كغم
- قهوة حب ٢٦٢ ر ٥٠٠ كغم
- اتلاف المواد الغذائية لعام ١٩٩٣
- تم عام ١٩٩٣ اتلاف المواد التالية من قبل مديريات الصحة لعدم الصلاحية : -
- لحوم ٥٢٠ ر ٢٧ كغم
- معلبات ٣٦٤ ر ٢٦٤ علة
- اجبان / زبدة / البان ٢٥٢ ر ١٦ كغم
- بهارات / مكسرات ٣٨٣ ر ١ كغم
- حليب ٩٢٧ ر ١١ كغم
- حلويات ٦٠١ ر ٥ كغم
- قهوة / كاكاو ٩٤١ كغم
- شيبس ٦١٥ ر ١١١ عدد
- مياه معدنية واشربة ٤٧٣ / ١٢٣ عدد
- اتلافات مسلخ عمان طن غير اللحم المستوردة للمواشي
- ضأن ٦١٥ ر ١ رأس

كل هذا من الشغل

- عجل كامل ٤٠ رأس
دجاج محلي ١٣ و ٧٤٠ طير
اسماك طازجة ١٤٠ ١٠ كغم
- الاغلاق والمخالفات للمؤسسات والمصانع والاجراء الصحي الذي تم اتخاذه لمخالفاتها التعليمات الصحية لعام ١٩٩٣ . المجموع ١٦٠٦٥ مخالفة .
- المشاكل الصحية التي واجهت مديرية الصحة في مجال سلامة ورقابة الأغذية خلال عام ١٩٩٣ :-
- ١- اللحوم المستوردة المجمدة :
- أ - تطرية هذه اللحوم بطريقة غير سليمة واستعمالها كالحوم طازجة عن طريق فرمها او شويها او مزجها مع لحوم اخرى مبردة او طازجة .
- ب - بيعها بالمرات وفي الشوارع ووسائل النقل بعد انتهاء مدة صلاحيتها .
- ج - سوء التخزين والنقل المخالفة لدرجة الحرارة المعتمدة .
- د - تطريتها وعرضها كدجاج طازجة .
- ٢- مشاكل اللحوم الطازجة :
- أ - الذبح خارج المسلخ : صويلح ، وادي السير ، باجوز ، ناعور وفي محلات غير مرخصة ومن قبل اشخاص غير مأمونين صحيا .
- ب - عرضها خارج التلاجات .
- عندما طلبنا من القضاة وضع الدبائح في التلاجات قالوا لنا بذكهم تخربوا التراث
- ٣- مشاكل اللحوم المبردة المستوردة :
- أ - تدني الجودة .
- ب - عرضها والتداول بها بشروط صحية سيئة .
- ٤- اللحوم المستوردة المصنعة المجمدة (مصانع اللحوم) :
- أ - عدم توفر بعض الشروط الصحية في اماكن تصنيعها والتي نصت عليها تعليمات ترخيص المصانع .
- ب - استعمال لحوم منتهية الصلاحية .
- ج - عدم الالتزام باسلوب التجميد السريع ، وحرارة الحفظ والنقل والتوزيع والتداول .
- د - وجود مراحل يدوية في التصنيع مما يعرضها للمنتج للتلوث .
- هـ - حفظها بشروط صحية سيئة في اماكن بيع المفرق .
- ٥- مصانع الالبان القديمة :
- عدم توفر الشروط الصحية فيها .
- ٦- الاسماك المجمدة المستوردة :
- أ - تطريتها وبيعها كطازجة .
- ب - حفظها بدرجة حرارة مخالفة للدرجة المقررة .
- ج - اطفاء التلاجات في المستودعات ومحلات المفرق بالليل .

- د - التلاعب بما ورد في البيان .
- ٧- الاسماك الطازجة .
- أ - عرضها بدون تبريد كافي على الرصيف .
- ب - بيعها بعد فسادها .
- ج - تجميد التالف واعادة بيعه مجمداً أو تدويرها واعادة بيعها .
- ٨- الطيور :
- أ - الذبح في محلات داخل حدود أمانة عمان وفي محلات غير مرخصة .
- ب - تجميد الدجاج الذي يباع طازجاً بعد انتهاء مدة الصلاحية أسبوع واحد ومن ثم يباع اما مجمداً او يعاد اذابته .
- ج - عرضها مكشوفة بدون تبريد .
- ٩- الاجبان :
- أ - حفظ الاجبان خارج التلاجات ومخالفتها لبطاقة البيان .
- ب - تغيير بطاقة البيان ووضع تواريخ جديدة .
- ١٠- الملبات :
- عدم وجود اللاكر الداخلي للعلب (متحلل ومخالف للمواصفات) .
- ١١- مصانع الشوكولاته :
- أ - التصنيع اليدوي غير مأمون صحيا .
- ب - يتم استرجاع الشوكولاته المنتهية صلاحيتها من الاسواق ووضع تواريخ جديدة في المصنع واعادتها للاسواق لتباع من جديد .
- ج - الادوات المستخدمة غير نظيفة وغالبا ما تكون من النحاس .
- ١٢- مصانع الشبس :
- أ - استخدام زيوت قلي الشببس لعدة مرات .
- ب - طرق التخزين للمنتج غير جيدة .
- ج - التصنيع نصف الي .
- د - سوء عملية النقل .
- هـ - سوء الحفظ في محلات بيع المفرق .
- ع - عدم جودة المواد الاولية مثل البهارات والصبغات والنكهات .
- ١٣- الملح الصناعي :
- عدم صلاحية الملح للاغراض الصناعية .
- ١٤- مستودعات المواد الغذائية :
- أ - عدم توفر الشروط الصحية للمستودعات .
- ب - تواجد القوارض في المستودعات .
- ج - التخزين للمواد الغذائية يتم بطريقة غير سليمة قواعد خشبية ملاصقة للجدران .
- ١٥- المؤسسات الغذائية (مخازن ، افران قضاين ، مطاعم وبقالات) :
- عدم توفر الشروط الصحية في هذه

كل من اشعل

المؤسسات .

١٦- المكسرات :

أ - استيراد مواد منتدنة الجودة تحتوي أحياناً على الأفلاتوكسين وغيره من الفطريات الضارة بالصحة العامة .

١٧- التمور :

أ - استيراد تمور غير جيدة تحتوي الحشرات وبكميات كثيرة .

١٨- وجود مؤسسات غذائية لا يمكن تصويب أوضاعها الصحية بسبب العوامل التالية :-

أ - عدم ملائمة التجار للحرفة او المصنع او المهنة .

ب - ادعاء صاحب المؤسسة عدم القدرة المالية للإصلاح .

ج - عجز القانون عن وضع معالجة جذرية لثل هذه المؤسسات .

امثلة على بعض ممارسات بعض المستوردين الخاطئة

طلبات لاعادة اخذ العينات او لاعادة الفحص :-

أ - عند رسوب البضاعة في الفحص المخبري يطلبون ويلحون على اعادة اخذ عينات او اعادة الفحص وكأن المطلوب من السلطة الصحية هو تكرار اعادة الفحص حتى تنجح البضاعة متناسين بان هنالك قواعد محددة تحكم هذه العملية وهم يعرفونها تماماً .

ب - الادعاء بان العينة كانت صغيرة وغير ممثلة متناسين ايضاً بان العينات تؤخذ من قبل لجنة رسمية مشكلة من عدة وزارات ووفق اسس اخذ العينات المعتمدة على المعايير العلمية.

ج - تفحص العينات عادة لاغراض الصلاحية للاستهلاك البشري في وزارة الصحة ولغاية مطابقة المواصفة في المواصفات ، فاذا لم تحت في المواصفات وبطاقة البيان وسقطت في الصحة للاستهلاك البشري يدعون بان هناك تضارب بين المختبرات وانه يلزم اعادة الفحص متناسين انه لا علاقة بين الفحصين .

درجة حرارة النقل :

ان مشكلة درجة حرارة النقل وقياسها مشكلة كبيرة ويقولون بان وزارة الصحة قد ضحمت للموضوع وان درجة حرارة النقل لا تستحق كل هذا الاهتمام ومن امثلة ذلك :

• ان الحاوية قد فتحت لاختذ درجة الحرارة والحوار متناسين ان فتح الحاوية لفترة وجيزة جداً وانه لو فرضنا جدلاً انها اثرت على الجو الخارجي للحاوية فان درجة حرارة المادة الغذائية التي تقوم الوزارة بقياسها يستحيل ان تتأثر بهذه السرعة .

• ان ميزان الحرارة لم يكن دقيقاً .

• ان الميزان المستعملة ليست من النوع الجيد .

• ان الفترة الزمنية لقياس درجة الحرارة لم تكن كافية .

• ان طريقة واسلوب قياس درجة الحرارة غير صحيح .

• ان درجة الحرارة للمادة الغذائية غير مهم والمعاير الوحيد هو الفحص .

• المطالبة باعادة قياس درجة الحرارة بعد فترة وبعد ان يكون قد تم تشغيل جهاز تبريد الحاوية.

كذلك ان الموظف المسؤول يتقصدهم متناسين ان الذي يقوم بالمعاينة هي لجنة رسمية.

والشكايات المستمرة وارسال البرقيات والتجنني وعدم قول الحقيقة في كتبهم الرسمية. وآخر المطاف التهديد بالجرائد وفي برقيات لرئاسة الوزراء بأن بعض التجار لن يستوردوا الغذاء أثناء شهر رمضان الا اذا جتدت وزارة الصحة التعليمات وشروط الاستيراد ، هذا قرأتموه جميعاً في صحفنا ، وبعدها ارتفع الادريالين في دمي الى درجة كبيرة يا اخوان .

دولة الرئيس

السادة النواب المحترمين

لقد علمنا الحسين القائد ، وأكد علينا ولي عهده الامير الحسن في جولاته المتكررة ، كما وذكروا دولة رئيس الوزراء باستمرار ان اعضاء هذه الحكومة ليسوا طلاب جاه ونفوذ ، لكنهم خدام للشعب في كرسي الوزارة .

ومن هذا المنطلق فلن تتوانى الحكومة ممثلة بوزارة الصحة ، عن اتخاذ كافة الاجراءات لإيقاع العقوبات الرادعة لكل من تسول له نفسه بمس سلامة وصحة امتنا الغلثاني

ان هذه الحكومة تتطلع باستمرار للتعاون مع مجلسكم الكريم لدعم سياستها في مجال

الغذاء والدواء وقرار التشريعات التي ستقدم بها الحكومة لمجلسكم في هذا المجال .

نسأل الله ان يوفقنا جميعاً الى قول الحق لخدمة هذا البلد العزيز بقيادة جلاله الملك الحسين المعظم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الوزير ، وأرجو تزويد الامانة العامة بما هو مناسب لتوزيعه على السادة النواب . معالي الوزير أرجو بما انك أنت صاحب العلاقة ، وأنت الذي القيت الكلمة بالنيابة عن الحكومة لك الحق أن تقدم للأمانة العامة ما تراه مناسباً لكي يوزع على النواب . تفضل معالي الوزير .

معالي وزير الصحة : كل هذه المعلومات هي ملك لكم ، ولكن بعضها كتبها بخط اليد وغير منظمة .

دولة رئيس المجلس : اعطينا اللي يدك ايها ، وشكراً ، شكراً لكم جميعاً ، الدكتور محمد الزين .

الدكتور محمد الزين : شكراً دولة الرئيس .

لأهمية البيان الذي أدلى به معالي وزير الصحة وكذلك بما تفضل به قبل عدة أيام للصحافة ، فأنتي أقترح يا دولة الرئيس على الزملاء الكرام بعد أن يؤمن من قبل الامانة العامة جميع النسخ في هذا الملف أن تعين جلسة قادمة لمناقشة هذا الامر باستفاضة لأننا بحاجة الى دراسة معمقة حول كل ما قال معالي الوزير وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الكريم

كل من أشعل

الدعوى .

السيد عبد الكريم الدغمي : نقطة نظام دولة الرئيس .

المادة (١٠٥) من النظام الداخلي نصت على كيفية الاستجواب وقالت يحدد المجلس موعد مناقشة الحكومة وتبادل الرأي ، وقد رسمت الية واضحة . وقد عين هذا اليوم موعداً للمناقشة فلا مجال لأن نخالف النظام الداخلي ولنناقش في هذه الجلسة .

دولة رئيس المجلس : نعم ، ولعلم الاخوان هناك زملاء جاهزين للمناقشة الان وأمامي قائمة من الاسماء . لذلك سوف نبدأ بالمناقشة مباشرة .

- وهنا أنصت الجميع واستمعوا لأذان الظهر -

دولة رئيس المجلس : ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة .

- استئناف الجلسة -

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

نستأنف الجلسة ، الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : شكراً دولة الرئيس .

في البداية لي وجهة نظر أن هذه الجلسة خطيرة . وأخطر في رأيي من جلسة الثقة والموازنة . وأظن أن هذه النتيجة التي سنخرج بها بعد المداولات هي نتيجة عاصفة ثبتت أقوال بهائي العزدي لم تثبت .

هناك أراء في هذا المجلس تحب أن تناقش الان وهناك اراء من حقها أن توجل لأنها لم تدرس ولهذا أقترح أن يفسح المجال للأخوة الراغبين وأن يضرب موعد آخر بحيث لا تنتهي الجلسة اليوم اما غداً أو يوم السبت . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً أخ بسام ، لو تركوها للرئاسة وأنا عارف توجهات النواب، أول المتحدثين في هذه المناقشة السيد عبد الرؤوف الروابدة وبليه السيد منصور بن طريف، السيد عبد الرؤوف سيتكلم باسم كتلة . الدكتور فرح نقطة نظام .

الدكتور فرح الرضي : دولة الرئيس ، في اخر جلسة طلبت من دولتكم بأن يسجل الذين يرغبون في التحدث والمناقشة اسمائهم لدى الامانة العامة ، وقد قمنا بتسجيل هذه الاسماء وأنا أستغرب كيف تتم المناقشة على أشخاص لم يأخذوا الدرجة الاولى أو الثانية في هذه القائمة .

دولة رئيس المجلس : هذا أمر راجع للرئاسة ، السيد عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .

إن هذه كلمة نواب الجبهة الوطنية الاردنية وهم السادة مع حفظ الالقاب ، جمال الحريشا ، محمد الذوب ، نواف القاضي ، محمد المجادات ، طلال عبيدات ، ابراهيم سمارة ، فياض جرار ، سميح الفرح ، عبد الرؤوف الروابدة .

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام

أستميحكم علماً أن يكون حديثي على فصلين ، أولهما محاكمة تصريحات معالي وزير الصحة ، وثانيهما محاكمة بيان معالي وزير الصحة صباح هذا اليوم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الغلاء والدواء سلعتان أساسيتان تشكلان ركن الأمن الغذائي للوطن والمواطن ، وعلى الحكومة أن تضمن وصولهما لجميع المواطنين ، بكميات كافية وجوده مثلي وأسعار معقولة .

ان أي تلاعب بالأدوية والأغذية ، وتسويق الفاسد منها أو غير الصالح أو متدني النوعية ، يمثل كارثة حقيقية على صحة المواطن وأمن الوطن واستقراره ، لأنه يشكل دعوة حقيقية لفقدان الثقة بين المواطن والسلطة وفقدان الثقة بمنتجاتنا الوطنية والاضرار بالتصادنا الوطني .

ان علينا ، حكومة ونواباً واجباً وطنياً أن نطمئن الى أن السياسة الدوائية والغذائية تهدف حقيقة لخدمة الوطن والمواطن ، بعيداً عن تسلط اي جهة أو احتكارها للسلع أو المغالاة بأسعارها أو تسويق غير الصالح منها .

ان وزارة الصحة هي الجهة الأساس في الاشراف على نوعية الأدوية والأغذية التي تستوردها أو تصنعها محلياً ، وهي مرجعية الرقابة وتملك من السلطات القانونية ما يتيح الرقابة الصارمة ، وأي تردد من مسؤولي الوزارة وعلى مختلف المستويات في تطبيق القانون

ولجم الفساد يعتبر تقصيراً ادارياً كما يعد جريمة قانونية ، ولا يعفيهم من مسؤوليتهم تلك أي حديث أو شكوى تتعلق بصلاحية الدواء والغذاء ومعقولة سعره .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

يفخر هذا الوطن الطيب بما وصل اليه من الجازات في مختلف الميادين ، لا ينكرها الا جاهل أو ناقم ، كما يفخر بما يتمتع به من أمن واستقرار أطلق طاقات المواطن في الابداع ففتح الصخر وطور الاقتصاد رغم شح الموارد وقلة الامكانيات ، ويتمتع هذا الوطن كذلك بمصادقية عالية في مختلف المجالات أعانت ابنائه وسلعه في الأسواق العربية والدولية . إن وطننا الذي نفخر وبالاتمءاء اليه ، يعاني في الوقت نفسه من مديونية ثقيلة يرسن في أغلالها ، ويعاني من بطالة واسعة دخلت كل بيت ، ومن انتشار جيوب الفقر وتدني الدخل التي تعاني منها معظم الأسر ، ويتعرض مواطننا الاردني من مختلف منابه وأصوله إلى احيباطات لا حصر لها من الظروف والاضاع السياسية التي تعيشها المنطقة وبخاصة استجداء الحقوق من الأعداء وهم كثر ، ويضاف الى ذلك ما يشاهده ويقراه المواطن في جميع وسائل الاعلام ازاء ما يتعرض له الأهل الصامدون في الأرض المحتلة . أن المتأمل في هذه الظروف وغيرها يستطيع أن يبين مستوى الاحتقان والتحمل الذي يتخلل كيان المجتمع ، ويستطيع أن يضع يده على أن امكانيات الاستشارة قائمة وجاهزة للاستغلال من أي طرف .

هكذا من الأشغال

دولة الرئيس

حضر الزملاء الافاضل

ان التصريحات التي وردت على لسان معالي وزير الصحة لجريدة شبحان ، والتي نشرتها بعددها رقم (٤٣٧) الصادر بتاريخ ٢٢ / ١ / ١٩٩٤ والموزع على الجمهور بتاريخ ٢٠ / ١ / ١٩٩٤ ، اكثر من خطيرة ، لأنها صدرت عن الجهة المسؤولة دستورياً عن ضمان سلامة الدواء والغذاء ، وذلك حين يصف معالية الأوضاع بأنها مصيبة وطامة ، فصحة الناس وجيوبها في مهب الريح ، ان المواطن الذي يشكو من الغلاء وتدني الدخول والبطالة الواسعة ، وتقرع أذنيه صباح مساء أنباء الفساد المالي والإداري ، قد وجد في التصريحات تبريراً لما يعاني منه ، وتعبيراً عما يجيش في صدره ، خاصة وأنها تصدر من مسؤول تنفيذي ، ولم تصدر من نائب او كاتب او صحفي يسول الادعاء بأنه يزاد أو يناقص لاسباب سياسية أو شخصية . لقد اكتسبت تلك التصريحات مصداقية لا بأس بها ، عززتها مقالات وبيانات نبيلة الهدف أو مستغلة للامر ، وساهمت في التعزيز اعلانات صحفية ، بل لمس المدقق ان البعض منها موجه بها ، وزاد في ذلك التعزيز الاتهام الصريح أو المبطن للسلطين التنفيذية والقضائية بأنهما صامتان أو متواطعتان مع الحيتان والديناصورات من تجار الدواء والغذاء ضد مصلحة الوطن والمواطن ، وأن سفراء الدول الأجنبية وخاصة القوي العظمى يضغطون على المسؤول للقبول بأطعام الشعب الأردني من قمامة العالم .

دولة الرئيس

حضر الزملاء

ان جميع السلطات في هذا البلد مدعوة، بل أن واجبها الوطني يحتم عليها أن تأخذ جميع الاتهامات بمنتهى الجدية والموضوعية ، رغم التبرير التلفازي والاذاعي هذا الصباح ، بعيداً عن التعصب لأي جانب أو التخذق مع أي جهة ، حتى نكشف الحقيقة واضحة جلية ، ونحاسب المسؤول ، كائناً من كان ، عن أي ضرر يصيب الوطن أو المواطن ، ونعيد للمواطن ثقته بأن الأوضاع قد صوبت أو أنها كانت صائبة ، وان أي تلاعب مهما كان صغيراً أو كبيراً قد احيل مسيوه الى قضائنا العادل لكشف الحقيقة وإيقاع العقاب الصارم على من يستحقه فصحة المواطن وجيبه هي الأولى بالعناية والرعاية من أي أمر اخر ، وسمعتنا في مجال الدواء والغذاء واجبه الحماية لدعم منتجاتنا في مختلف الأسواق حماية لاقتصادنا الوطني الذي يعاني كثيراً في هذه الظروف .

دولة الرئيس

حضر الزملاء الأكارم

ان تصريحات معالي وزير الصحة لا تحمل الا احد تفسيرات ثلاثة :

(١) التفسير الأول : أن الاتهامات التي وردت على لسان معالي اتهامات حقيقية وعند معالية اثباتات دامغة تبين ان دوائنا وغذائنا دون أي مستوى مقبول حتى أننا لا نضمن حبة اسبرو ، ولذا فإن على معالي الوزير وعلى الحكومة كلها أيضاً ان تبرز مجلس النواب تلك الالبيات حتى تأخذ الجهات ، فحال الى القضاء لمحاكمة المسؤولين عن التلاعب بقوت الشعب وغذائه

الاستعمال ، وتصدر القرارات بسحبها او اطلاقها دون ان تفاخر في القيام بواجبها الدستوري والقانوني حماية لصحة المواطن والاقتصاد الوطني وكنت اتبنى على معالي الوزير ان يبين كشفاً في السنوات العشر الاخيرة بما اتلفه من سبقه من الوزراء - ملحوظة لقد سبقته بخمسة عشر عاماً فلست مشمولاً بذلك . ان رعباً حقيقياً قد أصاب المواطن من غذائه ودوائه ، فان كانت الحالات التي يشكو منها معالي الوزير محدودة فان على الحكومة ان توضح ذلك للشعب مبينة المواد المشكوك فيها او المقطوع بفسادها وان تحمل المسؤولين من تجار ومراقبين الى النيابة العامة حتى يأخذ العدل مجراه ، كما أن على الحكومة أن تبين بوضوح لا لبس فيه سبب التقاعس عن التصدي لتلك المخالفات الخطيرة وادها في مهدها قبل ان يستفحل خطرهما وأن تحتل المسؤولين عن ذلك التقاعس المسؤولية كاملة غير منقوصة وعلى مختلف المستويات .

(٣) والتفسير الثالث : أن الاتهامات ليست حقيقية ، ولا تمثل واقع الوضع الغذائي والدوائي في المملكة ، وبالتالي فإن الحكومة مدعوة الى أن لا تتردد ، مهما كانت الأسباب والمبررات ، الى أن تنفي هذه الاتهامات وأن تتحمل مع الوزير ما ترتب على اطلاقها من مساءلة سياسية وجزائية . صحيح أن الاضرار قد حصلت ، ولكن التصرف المسؤول الحازم يخفف من تلك الأضرار ويعيد للمواطن بعضاً من ثقته بغذائه كما يعيد للدول المستوردة لمنتجاتنا بعض الثقة التي اهتزت بعد أن كانت منتجاتنا تتمتع بسمعة مثلى هي حرية بها على مختلف المستويات وأصبحت صادراتنا الوطنية تمثل رافداً رئيسياً لخزينة الدولة من العملات

وايقاع العقوبات الرادعة بحقهم وفق أحكام القانون ، كما يتولى مجلس النواب كذلك كشف الأسباب التي أدت الى ذلك التلاعب ومحاسبة الحكومة سياسياً عنه ، ان ثبت ، وضع الضوابط التشريعية التي تحول دون تكرار ذلك . ان المبرر لمساءلة الحكومة سياسياً هو أن معالي الوزير قد صرح بأن رئيس الوزراء له وجهة نظر مخالفة لوجهة نظري وهو مع تهدة الوضع ، وهو اتهام مبطن بأن دولة الرئيس الذي نحترم اماته وخلقه ، مدعو الى أن يقطع برأيه في هذا الموضوع ، وعليه أن يتحمل المسؤولية التضامنية مع احد وزرائه ، وعليه أن لا يتوانى عن إحالة الأمر كاملاً الى النيابة العامة ، التي نعتقد أنه كان عليها ان تتحرك فوراً دون تكليف ، كما أن على دولة الرئيس أن يضع المجلس والمواطنين جميعاً في صورة الأوضاع بكل التفاصيل ، بعيداً عن أي رتوش أو تزويق ، ويعيداً عن أي تعميم يلفف القضية ولا يفتح للمواطن ، فالامر ليس بسيطاً كما انه ليس من السهل المرور عليه بسهولة ويسر .

(٢) التفسير الثاني : أن الاتهامات فيها بعض الحقيقة وليس كل الحقيقة ، فقد تكون هناك ، وهو أمر ممكن دائماً ، حالات من الفساد الإداري والمالي ، الا انها حالات محصورة وليست ظاهرة عامة كما توحي بذلك التصريحات ، اننا نعلم جميعاً ان دول العالم المتقدم تسحب من اسواقها ، من حين لآخر ، اغذية أو ادوية نظراً لعدم صلاحيتها أو لفسادها أو الى ظهور معلومات جديدة لم تكن معروفة سابقاً تشير الى أن كميتها اعلى من المعدل المقبول وفق المواصفات القياسية ، ان السلطة المسؤولة عن رقابة الدواء والغذاء هي التي تتابع اوضاع الادوية والاغذية للموضوعة قيد

هكذا من الأشغال

الصعبة واصبحت مصانعا تستوعب الكثيرين من العاطلين عن العمل سواء في مجال الانتاج او في مجال التصدير .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

أما من حيث الشكل ، فان معالي وزير الصحة ، باطلاقة تلك الاتهامات قد تتكب الدرب السوي في ممارسة مسؤوليته الدستورية، إذ ان من واجبه وفقاً لقسمه أن يتخذ الاجراءات الصارمة الرادعة بحق من يتلاعب بقوت الشعب وغذائه ، وعليه ان يحيل الى مجلس الوزراء القضايا التي يعتقد انها خارج اطار صلاحياته وذلك حتى يمارس مجلس الوزراء مسؤوليته في حماية حق الشعب بتناول غذاء جيد واستعمال دواء جيد وبأسعار معقولة ، فان تقاعس مجلس الوزراء لا سمح الله او تهاون عند ذلك وعند ذلك فقط يقدم استقالته ويشرح فيها اسبابها بالتفصيل ولا ينتظر قبولها ، ويصبح من حقه ان يطرح تلك الاسباب على جميع المستويات حتى يتصدى الشعب ، ممثلاً بنوابه ، للتحقيق وتحمل المسؤولية لكل من تقاعس عن القيام بدوره الدستوري .

الا ان معالي الوزير ، قد تجاوز السلطة التنفيذية التي هو عضو فيها ، واتهمها بالصمت المريب ، كما تجاوز السلطة التشريعية فلم يبلغ لجانها المختصة بما يشكو منه من الشكوى ، وطرح الأمر على الشعب مباشرة مستعدياً اياه على السلطة قبل التحقق والتحقق من صحة اتهاماته ، فالتحقق : أيها الاخوة لا يتم باطلاق الاتهامات وبالطريقة التي

أطلقت بها وباللغة التي استعملت فيها . والمواضيع الحساسة التي تتناولها ، بشكل ادى الى تردد الحكومة في مساءلة معالي الوزير عن تلك الاتهامات ، وعن الاجراءات التي يمارسها في وزارة الصحة ، وذلك حتى لا يصبح في نظر الجمهور شهيداً ضحت به الحكومة على مذبح الفساد . اننا ندعو الى استمرار التحقيق فيما اطلقه معالي الوزير من اتهامات ، من جميع السلطات حكومية ونيابية وقضائية حتى لو استقال معالي الوزير وقبلت استقالته ، فاذا تبين من التحقيق صحة اتهاماته شددنا على يده جميعاً ودعمناه في مواقفه واجراءاته وفاز بثقة الشعب والنواب والحكومة ، اما ان تبين عدم صحة تلك الاتهامات او انها بسيطة ممكنة الحدوث دائماً ووظيفته قطع دابرها ، عندها يكون عليه وعلى الحكومة التي هو احد اعضائها ان تتحمل نتيجة الأضرار التي لحقت عن اقواله وافعاله . ان المرحلة الديمقراطية لا تقبل السكوت على الفساد او الخطأ ولكنها في الوقت نفسه لا تقبل الديماغوجية واستجداء الشهرة ودغدغة العواطف على حساب مصلحة الوطن والمواطن ، كما أنه ليس من حق أي معارض للحكومة ومبايستها ان يستغل أي اتهام قبل التحقيق القضائي فيه والا يصبح معارضاً للدولة وليس للحكومة وذلك لأن مصلحة الوطن ليس وفقاً على الحكومة وحدها وانما تتولى رعايتها الحكومة والمعارضة الوطنية على حد سواء .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

ان السلطة القضائية التي تفخر بها اداة المجازا هي القادرة على التصدي لمن يتهمها أو

دولة الرئيس

حضرات الزملاء الافاضل

ويتعجب المطلع على حقيقة الأمور ، حين يدعي معالي الوزير وأنا اقتبس : عدم وجود قانون للدواء وان الأمور سايه . انتهى الاقتباس . لقد كان الدواء من أوائل السلع القليلة التي خضعت للرقابة الدقيقة منذ انشاء الامارة ، فقد صدر قانون الصيدلة وتجارة العقاقير والسموم لعام ١٩٢٧ ، ثم نظمت مهنة الصيدلة بموجب قانون نقابة الصيدلة لعام ١٩٥٧ ، وتلا ذلك صدر قانون الصحة العامة المؤقت لعام ١٩٦٥ والذي اقره مجلس الأمة واصبح دائماً عام ١٩٧١ ، وهو يضم الفصل السادس عشر الخاص بالمواد الغذائية والعلاجات ، وهو مترجم حرفياً عن قانون الغذاء والدواء الأمريكي ويتضمن أحكاماً صارمة حول الاطعمة والادوية المغشوشة أو حتى الموصوفة وصفاً كاذباً وان كان في الترجمة خطأ فاعذرني فقد ترجمته في مطلع حياتي الوظيفية وصدر بعد ذلك بموجب قانون الصحة العامة نظام مراقبة الادوية وصناعتها لعام ١٩٦٦ ، وتلا ذلك صدور القانون الوحيد الذي ينظم ممارسة مهنة في الأردن خارج اطار قانون نقابتها وهو قانون مزاوله مهنة الصيدلة لعام ١٩٧٢ والذي لم تحزه الوزارة في أي مهنة طبية اخرى ، فليس هناك قانون لممارسة مهنة الطب ولا ممارسة طب الاسنان ولا لممارسته مهنة التمريض ، ثم صدر بموجبه نظام اللجنة الفنية لمراقبة الادوية لعام ١٩٧٢ . يترتب على ذلك ايها الاخوة والاخت انه ليس هناك فراغ تشريعي في مجال الدواء والرقابة الدوائية، وان ادعاء معاليه وجود قانون للدواء

يتناول عليها ، ولكننا كنواب مدعوون ان نعمل لضمان استقلاليتها حفاظاً على استمرار حياديتها في تطبيق القانون . لقد جاء على لسان معالي الوزير وأنا اقتبس : جاؤونا بتفسير لقانون ولكن بشكل جديد ليتوافق مع مصالحهم الدنياصورية . تجار الادوية زطلوا (اكرر : زطلوا) الوضع في ديوان تفسير القوانين ورتبوا انفسهم ، واذا بالقضية وخلال اربعة ايام تقفز عن الدور ، وتخطت الاف القضايا التي سبقتها لتحصل على نتيجة (٣) مقابل (٢) لصالح تفسيرهم طبعاً . انتهى الاقتباس .

ان حديث معالي الوزير هو عن الديوان الخاص بتفسير القوانين الذي يشكل ويستمد صلاحياته بموجب المادة (١٢٣) من الدستور ، ورئيسه هو رئيس السلطة القضائية وضم في عضويته اثنين من قضاة اعلى محكمة نظامية أي محكمة التمييز وعضو يعينه مجلس الوزراء وعضو يعينه الوزير ذو العلاقة بالتفسير ، والجهة الوحيدة المناط بها مطلب تفسير القانون هو رئيس الوزراء وليس لأي جهة اخرى حكومية او خاصة ان تطلب ذلك التفسير فإلى من ينصرف الاتهام ؟ الى رئيس الوزراء الذي طلب التفسير أم الى الديوان الخاص أم الى كليهما . ان رئيس الوزراء مدعو الى ان يوضح هذا الأمر دون لبس او غموض ، خاصة وان الديوان الخاص حسب معلوماتي لم يصدر تفسيراً جديداً للقانون وانما أكد ان التفسير الصادر عام ١٩٧٥ حول نفس الموضوع قد اصبح جزءاً من القانون ومن احكام الدستور ولا يجوز اعادة التفسير مرة اخرى ، هذه معلوماتي التي اعرفها وادري بها ان كان معاليه لا يدري .

قد يكون ناجماً عن عدم اطلاعه على تلك التشريعات. ان التشريع الدوائي ليس ناقصاً او قاصراً ، وحجذاً لو ان معاليه قد اشار الى ان هناك حاجة لتحديث التشريعات الدوائية والصيدلانية ، فالتشريع الوضعي يأتي لحل اشكالات واقعية مرحلة من المراحل وهو بحاجة الى التحديث والتطوير لمواجهة المستجدات .

تتولى الرقابة على تسجيل الادوية ، اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية ، برئاسة امين عام وزارة الصحة وبعض الاطباء والصيادلة وليس بينهم الا ممثل واحد للتجارة الدوائية وليس من العدل ان تقرر اسعار اية سلعة دون مشاركة اصحابها والا فلنعملنا معالي الوزير كيف يقرر اسعار العيادات والعلاج في المستشفيات بدون استشارة الاطباء اصحاب المصلحة الحقيقية في ارتفاعها . وليس من العدل كما يجاني الحقيقة انهم هذه اللجنة بانه يديرها جماعة لهم مصالح في الخارج ولهم صيدليات خاصة بهم في الأردن . ان الصيدلية مكان لممارسة مهنة الصيدله ، والمستشفى والعيادة مكان لممارسة مهنة الطب ، ولا تتدخل هذه المؤسسات في صناعة القرار الصحي ، والا لجاز لنا ان نرفض ان يتولى مسؤوليه اي وزارة من له صيدلية او مستشفى او مكتب هندسي او مكتب محاماة او مؤسسة تجارية او صناعية . فهو منهم سلفاً بانه صاحب هوى وغرض وحاشي لله ان تنهم بلا دليل .

اما اسعار الادوية فتتسبها اللجنة للوزير اعتماداً على اسس اربعة هي سعر الفاتورة وهو مشكوك فيه وسعر الدواء للجمهور في بلد المنشأ وهو حقيقي وسعر بيعه في الدول المجاورة

وهو حقيقي سعر بيع مثيلاته في السوق الأردني وهي حقيقة وهذا التنسيب ليس ملازماً للوزير فهو صاحب الحق بتحديد السعر وفق ما يراه مناسباً ، وكم من مرة ارتفعت اسعار العملات الاجنبية مقابل الدينار الأردني ولم يوافق وزراء الصحة على رفع الاسعار أو وافقوا على رفعها بنسبة أقل من ارتفاع اسعار العملات . ان التنظيم الأردني لتجارة الدواء وصناعته وتسعيره ومراقبته تجربة رائدة في المنطقة العربية أصبحت مرجعاً للأشقاء في تشريعاتهم واكتسب الدواء الأردني سمعته كنتيجة لذلك التنظيم ، وليس من الحق ولا من مصلحة هذا الوطن الطعن بهذا التنظيم بل وحتى الادعاء بعدم وجوده ، وان كان من الحق الدعوة الى تطوير هذا التنظيم وتحديثه من حين لآخر . لقد أصبحت مصانع الدواء الأجنبية تركز على تسجيل الدواء في الأردن حتى تضمن الى حد كبير تسجيله في الدول العربية المجاورة .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

ان من المقومات الأساسية للنظام الأردني أدبه وإخلاقياته. في التعبير من الاختلاف ، والتعفف في المخاطبة حتى حين الرد على الاساءة والظلم والتجني ، ولا يجوز بالتالي لأي مسؤول وعلى أي مستوى كان أن يطلق من الصفات والتعوت على المواطنين بما تعف النفس عن ذكره او تعافه مما ورد على لسان معالي وزير الصحة ، فالشرع والقانون يبقى التهم بريئاً حتى تثبت ادانته ، ويحكم عليه ومع ذلك فلا يطلق عليه نعتاً ترفضها أخلاقنا وقيمنا وتراثنا .

من نقص القوانين ومن ضعف الادارة ومن نقص الاجهزة ، ولم اسمع عن فساد احيل الى قضاء .

لقد منع معاليه القضية بما يثبت ان الجمل قد تمخض ولكن حمله كان كاذباً فلم يلد حتى فأراً ، فخاب أمل الاب والاخوة والجيران .

لقد عنى معاليه على الفساد حين لم يحل الفاسدين الى القضاء او مجالس التأديب ، وتفاخر امامنا بأبداعاته وانجازاته الادارية والفنية ، وعزج على الوزراء السابقين مادحاً بعد أن كان لهم ماسحاً .

يقول معالي وزير الصحة انني اعطيت تصريحات عن نواقص وزارة الصحة ، وهو امر من حقه ومن حق اي وزير أن يتحدث عن خطئه . ولكن ما ورد في الجريدة كان اتهامات صريحة واضحة لا تقبل النقاش ، ويقول لنا ان تصريحاته تثبت ان هذه الحكومة تصدت لمعالجة الازمة التزاماً ببدأ المصارحة .

انها الحكومة المصارحة تأتي بعد ان تقوموا بواجبكم وتحيلوا الفاسدين والمفسدين الى القضاء وبأخذ القضاء حكمه العادل بهم . وليس الحارس المستيقظ يا سيدي الرئيس ديدباناً مصرياً نسمعه يصبح في الاقاليم .

قضية « السايكلاميت » التي أوردتها معالي الوزير كان عليه ان يقول ان الأردن كان الدولة الاولى في المنطقة العربية والاسيوية التي سحبت مباشرة بعد ان سحبت امريكا ، وأن الثالودومايد كذلك .

وقد رفض معالي الوزير دخول لحوم

والمسؤول يده سلطة القانون ، ينقله وفق أحكامه ، وتوقع المحاكمة العقوبات ، ولا ينقلها المسؤول يده أو برجله ، والا أصبح كل مسؤول يعتمد على عزوته ، عشيرة كانت او جهة او اقليماً او طائفة . فنتفي الديمقراطية وتعود الأحكام العرفية من جديد ولكن عن طريق العزوة والعشيرة .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

ندعو الله جلّ وعلا أن يحمي الأردن ، وان يديم عليه نعمة الأمن والاستقرار ، وأن يمينه على تجاوز الصعوبات التي تعترضه عند كل منعطف ، وأن يحمي الحسين ويمتعه بموفق في الصحة ، وان يديمه قائلاً يدير الدقة اذا انحرفت الى حيث الأمان والاستقرار والنمو والنماء .

لقد انتهت كلمة الكلمة رداً على تصريحات معاليه .

اما ما ورد هذا الصباح أيها الاخوة فأخاطبكم فيه بلساني وحدي متحملاً مسؤوليته واذكركم بخطائي في جلسة الثقة وقد اضيفت اليه الصدمة العاشرة .

فأنا والله العظيم مصدوم بكهرواء تتجاوز ٢٢٠ فولتاً ، فقد احسست بالتهاسة بما سمعت هذا الصباح فليس بين ما قيل في الصحافة وبين ما سمعته هذا الصباح علاقة مع انني تمتعت وتعت في اللغة الجميلة ووسائل السجع والجناس والطباق والخسرات اللفظية .

لقد حاولت أن اقتش فيما قاله معالي الوزير عن آثار للفساد فما وجدت الا شكوى

يضع لهم حداً وأن لا يعمم حماية لهذا الوطن ولهذا البلد .

والضغوط يا سادة ان من حق التاجر ان يلاحق قضيته وأن يراجع وأن يضغط وأن يتصل ، وكذلك السفير . فلو توقف دوائنا من دولة ما لطلبنا من سفيرنا ان يراجع وزراء تلك الدولة .

متى يصبح الضغط مرفوضاً ؟ عندما يهدد الانسان بسلطة دولة اخرى او بسلطة من سلطات الوطن . اما ان يراجع فأنا ذلك ليس ضغطاً ، واما ارسال البرقيات للسلطات العليا فهي حقنا الديمقراطي في مرحلة الديمقراطية أن يشكو للجهات العليا كل من يظن انه مظلوم .

دولة رئيس المجلس : أخ عبد الرؤوف أنا اعطيتك الكلمة لأنك تحدثت باسم كتلة .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : دقيقتين فقط دولة الرئيس . وهل التهديد يرفع الدعوى الى القضاء ضغط ؟ انه شرف لنا جميعاً ان يصل الى القضاء وأن يحتمي بالقضاء كل من يظن نفسه مظلوماً ومن قال ان الوزير اي وزير على حق ، وأسألو الشيخ ابو زنت .

اما الخلاف بين معالي الوزير ونقابة الصيادلة ايها الاخوة فهو خلاف بشكلي ، النقابة ومعالي الوزير يقولون يجب ان يصرف الدواء صيدلي وكلاهما متفقان . والفارق بينهما ، هل يصرفه المالك ام يصرفه موظف عنده . فمهما اختلفت الاجتهادات والاحكام لا يتأثر الدواء ولا يتأثر المواطن بما صرف له من دواء .

لم احذثكم ايها الاخوة عن الكثير

الابقار ومتجاتها وتفاخر بذلك وهو حقه ولكن كان عليه أن يقول هل كان الوزراء الذين سبقوه يتلقون كميات اكثر مما يتلف . ان ظن أن الفساد سيف بالثانون والتشريع وبجراة معاليه اعتقد أنه مخطئ . ان الرقابة على الفساد ومتابعة الفاسدين مستقل من عددهم الى الحد الأدنى ولكن سيقي الكثيرون يهربون . وقبل ان يتحدث عن تهريب الدواء لماذا لم يتحدث عن تهريب السلاح والحدرات ؟ ١١١ ؟ وهو أمر لم تقف دولة في الدنيا لتتصدى له على حدودها وخاصة حدود كحدود الاردن والتهريب ليس قاعدة ينشئ عليها والا لمع « المارلورو » من امام الكثيرين .

ومن حق معاليه ان يتحدث عن قانون مستقل للدواء ، ولكن ليس من حقه ان يقول لا يوجد قانون . وأقول لمعاليه وهو يضرب الاتهامات يميناً ويساراً ، لماذا لم يتعرض إلى ما يشاع من اتهامات لمهنة الطب .

انني من الذين يفخرون ووطننا يفخر بانجازاته الطبية التي لم يصل انسان في المنطقة ، ومع ذلك فإن معاليه يعرف كيف تزور التقارير الطبية . وكيف يكذب التشخيص ، وكيف يتم تداول المريض بين طبيب وآخر ، وكيف يتم تداوله بين الخاير والاشعة ، وكيف يحجز المريض في المستشفيات او يحجز الميت .

وكيف تمثل فواتير المستشفيات كارثة حقيقية في ليلة او ليلتين .

ان هذه العيوب لا تمثل فساد الطب ، فالطب في هذا البلد يمارس بأمانة وشرف ، والفاسدون قلة ومسؤوليته أن يلاحقهم وأن

الدكتور عبد الرزاق طييشات ، الخامي محمود الهريمل ، الاستاذ جمال الصرايرة ، الاستاذ محمد الحيطي ، الدكتور عبد المجيد الالطش ومنصور بن طريف .

دولة الرئيس

الأخت النائب المحترمة

الأخوة النواب الكرام

ان القلب ليفجع ، وان العين لتدمع ، من هول ما سمعناه اليوم وما سبق واطلمنا عليه من خلال المقابلة الصحفية لمعالي وزير الصحة مع جريدة شيخان ، اننا ننظر الى هذا الموضوع بكل الاهتمام والجدية ، وبالمسؤولية الدستورية والقانونية تجاه كل أبناء هذا الوطن الغالي ، ولانخال معالي وزير الصحة ، وهو قد صرح بما ورد على لسانه ، الا أن يكون قد اعتمد على حسه بالمسؤولية ، والحاجة الملحة لاستدراك الامور واصلاحها ، كموايل ذات أولوية في عملية الاصلاح . ان علينا جميعاً ، حكومة ومجلس نواب ، ان تمتثل بقول الرسول الأعظم عليه الصلاة والسلام في نقاشنا ، ثم في عزمنا على العمل للمعالجة ، لقد قال صلى الله عليه وسلم « إن الله يحب اذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه » . صدق رسول الله .

ان الاستعداد لبناء دولة القانون ، وتقوية الجبهة الداخلية ، انما يكون بالحرص على المصلحة العامة ، والعدالة في تطبيق القانون .

واذا كان ما صرح به معالي وزير الصحة ، يقع في باب المسؤول الذي يتحلى بالجرأة في الافصاح عن قناعاته ، واظهارها أمام

الكثير مما قاله وأنهاه بلسان ادري ، ولكني اقول له ، ليس على لسان عبد الحليم حافظ ، انني ادري وأدري وأدري . وامل ان تلري ما في وزارتك . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، حضرات السيدات والسادة في الشرفات ارجو عدم ابداء اي مظاهر تأييد او عدم تأييد ، رجاء هذه مناقشة حرة وارجو عدم اظهار اي شيء تفضل .

الدكتور ذيب خطاب : في الجلسة التي ترأسها معالي الدكتور عبد الرزاق طييشات اتفق على ان يتحدث كل نائب يريد الحديث ، وأمر معاليه ان يسجل من يرغب الحديث عند الامانة العامة وقد فعل الكثير من النواب ، فلماذا يتخير الان النظام ؟

ان ما اتفق عليه تحت هذه القبة هو الامر الرسمي والذي يجب أن ينفذ وليس خارج هذه القبة .

دولة رئيس المجلس : أرجوك هذا ليس موضوع مناقشة الان ، وموضوع الدور ما فيه موضوع دور . والذين سيتكلمون في بداية المناقشة هم الذين يتكلمون باسم كتل . تفضل السيد منصور بن طريف والمتحدث الذي يليه السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد منصور بن طريف :

بسم الله الرحمن الرحيم

ان هذه الكلمة تعبر عن رأي الكتلة النيابية المستقلة في مناقشة قضية الغذاء والدواء ، ومع حفظ الالقاء فأنا باسم النواب السادة الدكتور عوض غليقات ،

وتنص المادة (٥١) من الدستور على ما يلي :-

« كل وزير مسؤول امام مجلس النواب عن أعمال وزارته » .

وتنفيذا لذلك ، فاننا نطلب ان يؤتى الى المجلس بالحقائق ، والوثائق والتقارير والادلة العلمية والموضوعية ، والتحقيقات الادارية . وكل المستمسكات التي اعتمد عليها معالي وزير الصحة ، كأدلة لاثبات ما وجهه من اتهامات ، لجميع الجهات التي طالتها تلك الاتهامات ، من الموظفين ، والصيادلة . وتجار الادوية ، وتجار الأغذية ، والتي سيكون الاعتماد عليها في احالة الموضوع برمته الى المحاكم المختصة والقضاء سواء من قبل معالي وزير الصحة ، او من قبل الحكومة . اننا دستورياً ، وقانونياً ، نطالب معالي الوزير أن يعود ويقول كل شيء وكل حقيقة موثقة ، ولا نقبل قوله في مقابله الصحفية بأنه وأنا انتقل ما ورد على لسانه « وزير ولا يستطيع ان يقول كل شيء » .

اننا نريد منه ، بل نطلب منه ، أن يقر ويضمير مرتاح ، وأمام مجلس النواب ، بأنه قدم كل ما لديه من اقوال وحقائق ومستمسكات .

دولة الرئيس

الاخوة النواب الكرام

ان ما ورد في تصريحات معالي وزير الصحة ونياته ، يشكل اتهاماً لوزارة الصحة ، وللصيادلة ، ولوزارة التموين لا بل وللحكومة ، وسياساتها ، وأجراءاتها فيما يتعلق بالغذاء

الرأي العام ، فان من المهم ، لا بل انه الأهم من ذلك أن تتوفر الأدلة ، والوثائق ، والبراهين وبما يؤكد احترام القانون وتنفيذه ، وبما يؤكد الحرص على الحقيقة والمصلحة العامة ، وكذلك بما يؤكد توخي وخدمة المصلحة العامة . ان من المهم الحرص على تدعيم الاقتصاد الوطني ، وبشرط أن يضمن لكل مواطن ، الاطمئنان الى كافة حقوقه وحقوق ابنائه واطفاله في غذاء سليم ، وفي دواء فعال وغير محتكر وأنا تأمل بأن ذلك هو ما تروخاه معالي الوزير وأن هناك من الوثائق والادلة ، ما يؤكداه جميعاً وهو ما نرجوه وننتظر الى اثباته من قبل معالي الوزير استكمالاً لما ذكره اليوم من استعداداه لتقديم كافة البيانات .

دولة الرئيس

الاخوة النواب الكرام

من العدالة والموضوعية ، أن يكون الدستور أولاً ، ومن ثم القانون ، هما المرتكز والمحور لمناقشة هذا الموضوع الهام ، وفي محاولات الجميع الوصول الى الحقيقة .

تنص المادة (٤٧) من الدستور على ما يلي :-

« الوزير مسؤول عن ادارة جميع الشؤون المتعلقة بوزارته » .

ان الصلاحية التي منحها الدستور للوزير صلاحية مائة جامعة ، وان في ذلك ما يعطي للوزير صلاحية كانه ، ويمكنه من الانطلاق بقوة وفاعلية ، حين يزم أمره لاتخاذ الخطوات لمعالجة الخلل الذي اطلع عليه وتأكد من وقوعه .

قويه اجهضتها ، فاننا نريد ان نعرف ايضاً كيف تم اجهاض اجراءاتكم ولانخالكم يا معالي الوزير، مقتنعون فعلاً وفي ضوء نص قانوني كالذي اشرنا اليه ، بأن عدم توفر السند القانوني هو الذي لم يسعفكم في ان تتقنوا سداً منيعاً دون وصول الطعام القمامة والدواء الفاسد وكما ذكرتم صراحة في المقابلة الصحفية الى المستهلك والى ابناء هذا الشعب الطيب ان الماده القانونيه التي اشرنا اليها اعلاه تعطي وزير الصحة كذلك في احد بنودها الصلاحية في حجز الاطعمة والادوية الغير صالحة . ولم يكن كافياً قولكم انكم قمتم باتلاف كمية من الاغذية الفاسده .

دولة الرئيس - الاخوة النواب الكرام

وفي مجال الادوية المستوردة ومواصفاتها ، ذكر معالي الوزير في المقابلة الصحفية ما يلي :

وأنا هنا أقبس « في معظم الاحيان يكون الدواء مخالفا للمواصفات والمقاييس . . . بمعنى اخر غير صالح . » وحتى انه لا يضمن فعالية حبه الاسيرو التي تناولها . . . أمام مندوب الصحيفه « انتهى الاقتباس .

ولمناقشة ذلك ، لا بد من العودة الى ما ورد في قانون مزاوله مهنة الصيدله حيا ل مواصفات الادوية وتسجيلها .

فقد نصت الماده (١٣٨) من القانون المشار اليه رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٢ على ما يلي :-

تشكل في الوزارة لجنة ،

« واللجنة الفنية لمراقبة الادوية مهمتها

والدواء المستورد ، كما تمثل تصريحات معالي الوزير ، اتهاماً مباشراً لبعض تجار ومستوردي الادوية والمواد الغذائية .

اننا كممثلين للشعب نأخذ وبكل الجدية هذه التصريحات ، نطلب التعامل مع تلك الاتهامات ، بكل الجدية . وليس لمعالي وزير الصحة ، أي عذر ، حين قال في تصريحاته للصحفيه ، وأنا هنا أيضاً أنقل ماورد على لسانه . « بأنه استلم الوزارة دون ان يكون فيها قانون للدواء » ليسعفه في معالجة الوضع بشكل فعال وسنناقش ذلك تفصيلاً وكما يلي :-

١- في مجال صلاحيات الوزير حيا ل الاغذية والأدوية .

لقد نصت الفقرة (أ) من الماده (٢) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٠ (قانون معدل لقانون الصحة العامة على ما يلي :-

« على الرغم مما ورد في هذا القانون أو اي تشريع اخر ، للوزير ، ان يصدر أمراً خطياً يمنع بوجه بيع او تناول ، او تداول الاطعمة او العقاقير الطبية المغشوشه او اذا ثبت له ان الاطعمة او العقاقير ضارة بالصحة العامة ، او يحتمل أن تكون ضارة بها » .

ان هذا التشريع قوي نصاً وشامل معنى، ويمكن الاعتماد عليه بكل تأكيد كمصدر صلاحية ، لمنع وصول الطعام القمامة الذي اكد معالي وزير الصحة أنه يباع للمواطن لدينا. فهل اتخذت يا معالي وزير الصحة كل الاجراءات اللازمة اعتماداً على هذا القانون ، لمنع دخول وتداول تلك الاطعمة المسرطنة والادوية ؟ وما هي تلك الاجراءات ؟ واذا كنت اتخذت اجراءات واصطلمت بحواجز

اجازة الادوية والمستحضرات الصيدلانية الجاهزة واغذية الأطفال ، المتداولة في المملكة أو في النية استيرادها أو صنعها .

كما نصت للمادة (٥) من النظام رقم ١٥ لسنة ١٩٧٣ نظام اللجنة الفنية لمراقبة الادوية على ما يلي : -

١ يشترط لتسجيل الدواء ان يكون الدواء المستورد مسموح به بل مستعمل فعلا في بلد المنشأ بنفس تركيب المواد الفعالة ، وان تحضيره يتم تحت نفس الظروف .

ومقارنة ما ورد في كلام معالي الوزير مع هذه النصوص القانونية والنظامية ، فان ما يستدل منه صراحة هو عدم تطبيق القانون والنظام وابتداءً من اللجنة الفنية وأعضاء هذه اللجنة كما ورد في القانون هم وكيل الوزارة ومدير دائرة الصيدلة ونقيب الأطباء او من ينوبه ونقيب الصيادلة او من ينوبه وصيدي وصاحب مستودع يعينهما مجلس النقابة وطبيب وصيدي يعينهما الوزير او ان محاولة تنفيذ القانون والنظام ، وقف امامها موانع ، وفشحت ثغرات دخل من خلالها الدواء الغير صالح ونحن لذلك نطلب اظهار الحقيقة كاملة وبكل الوثائق والمستندات ، القانونية والموضوعية . ومن حقنا ، ومن حق الشعب ان يطعن الى ان من ارتكب هذه المخالفات قد احيل الى القضاء .

ثم الم يقل معالي الوزير ايضاً في مقابلته الصحفية ما يلي : ان ادارة الرقابة الدوائية يديرها جماعة لهم مصالح في الخارج ولهم صيدليات خاصة بهم في الاردن ويعنى اخر لهم جماعة مستفيدون من شراء الادوية

الرخيصه والتي عادة ما تكون غير صالحه بنسبة ١٠٠٪ ويتم توزيعها في صيدليات لهم . وعاد معاليه وأكد ذلك في بيانه اليوم أمام المجلس الكريم اليوم .

ان مثل هذا الكلام يعني صراحة وجود الادلة القاطعه لدى معالي الوزير ضد هؤلاء الموظفين ولذلك لا بد ان يكون قد قام باحالة موضوعهم الى النائب العام لاتخاذ الاجراءات القانونية وتطبيق القانون ، ولم نسمع من معالي الوزير ما يؤكد ذلك ثم ان هؤلاء الموظفين يكونوا بما ارتكبوه ، قد خالفوا المادة (١٢) من قانون مزاوله مهنة الصيدله ولم يجرؤ احد (كما يبدو) على تنفيذ القانون ثم يتطور الأمر لبيع ادوية غير صالحة في صيدليات غير قانونية ؟ ؟

وهل تم تطبيق المادة ١٦ من القانون لالغاء التراخيص وهي صلاحية ممنوحة لمعالي الوزير ونسأل معالي وزير الصحة ، وقد ذكر في تصريحاته لصحيفة شيحان بانه قد جرى تسريب عينات من الادوية وخلال شهرين ، تقدر بمائة الف دينار ، من مختبر الرقابة الدوائية ، الى صيدليات يملكها مجموعة من الموظفين العاملين في قسم الرقابة الدوائية فهل قام بتحويل قضية هؤلاء الموظفين الى النائب العام طالما أن ما ذكره هو بحكم الحقيقة المؤقته . لا بل ان معالي الوزير ، حدد انواع الادوية ، والفترة الزمنية وقيمة تلك الادوية . ولذا فأنا نطلب ان يقدم للمجلس ما يؤكد انه تم اتخاذ الاجراء القانوني وأن القضية بيد القضاء .

دولة الرئيس ، الاخوة النواب الكرام

لنسبة الربح المصرح به للمستودعات بما لا يزيد على ١٥٪ من الكلفة ، ونسبة ربح للصيدليات ، بما لا يزيد على ٢٠٪ من الكلفة ، وله تحديد سعر كل دواء على حدة بغض النظر عن نسبة الارباح بتوصية من اللجنة .

ان المواد القانونية التي اشرنا اليها اعلاه ، اعطت معالي الوزير ، كامل الصلاحية ، للوقوف على حقيقة ما تقوم به مستودعات الادوية . وكذلك صلاحية كاملة لتحديد الاسعار ، ومراقبة الالتزام بها . وليس من الصعب لا بل انه الامر سهل ومتيسر ، ان يستطيع معالي الوزير معرفة أسعار المنشأ والتي هي الأساس في تقرير أسعار البيع لدى صاحب المستودع (المستورد) ولدى صاحب الصيدليه . ان معالي وزير الصحة صاحب مستشفى خاص ، وله اتصالاته العديدة ، الشخصية والرسمية ، ولا تعوزه القدرة على الوصول الى اسعار الادوية في المنشأ . كما أننا نعلم أنه كثيراً ما قامت دائرة اللوازم العامة وفي حالات مستعجلة ، بشراء ادوية بصورة مباشرة من شركات المنشأ . وكل ذلك . يجعلنا على يقين ، بأن لدى معالي وزير الصحة ، من الوثائق ما يستطيع من خلاله اثبات حصول اصحاب المستودعات على ارباح خياليه وفقاً لما ذكره في تصريحه وبيانه ولكنه ان من المهم بالنسبة لنا كممثلين للشعب ، ونحن نحترم الارقام التي ذكرها من منطلق بره بقسمه الذي اقسمه . وبموجب الدستور والقانون نطلب تزويد اعضاء المجلس بكافة التقارير والوثائق والاسماء التي لها علاقة بالمخالفات التي حدثت في مجال اسعار الادوية ، وبيان تلك الادوية ، وكمياتها واسماء المستودعات المستوردة ، وتاريخ

وقد ذكر معالي وزير الصحة في تصريحه للصحيفة ، بأنه طالب بعض تجار المواد الغذائية بأن تكون درجة حرارته أثناء الشحن ٦°م ثم وافق على ١٢°م ثم وافق على ٢٠°م . . . ولكنهم وصلوا الى ٣٥°م أننا نطلب بموجب المادتين ٤٧ ، ٥١ من الدستور تقديم تقرير من معالي الوزير عن جميع تلك المواد ، وكمياتها ، ومصادرها ، وتاريخ ورودها الى المملكة ، واسماء المستوردين ، وتقارير الفحوصات في المختبرات ، وجميع المعلومات الاخرى ذات العلاقة بهذا الموضوع .

دولة الرئيس ، الاخوة النواب الكرام

ويبلغ الفساد ، والاحتكار ، والتطاول على القانون وعلى مصالح الوطن والمواطنين مدى اوسع واعنف حين يعترف معالي الوزير من خلال المقابلة الصحفية مؤكداً كل ذلك وباشارات واضحة وبالارقام ، حيال مستوردي الادوية (وكما اكد معالي الوزير) تصل ارباحهم ارقاماً فلكية . غير ان الملفت للنظر ايضاً ان معالي الوزير عاد وأكد صعوبة تنفيذ القانون في هذه الحالة نتيجة للضغوطات التي تعرض لها وكما اكد ذلك في بيانه اليوم ودون ان يفصح عن ماهية تلك الضغوطات ان شيئاً من التحليل ، يستدعي الاشارة الى نصوص ومواد قانونية ذات صلة مباشرة بهذا الموضوع . فقد عرفت المادة (٤٥) من قانون مزاوله مهنة الصيدله المستودع كما يلي : « المستودع : هو المؤسسة المعدة لاستيراد وتوزيع وبيع الادوية بالجملة . » وحددت المادة (٥٦) من القانون نفسه صلاحية تقرير نسبة الربح للمستودعات والصيدليات وكما يلي : « يقرر الوزير بعد الاستئناس برأي مجلس النقابة ، الحد الاعلى

هكذا من الأصل

ورودها، والمبالغ التي حصل عليها أولئك المخالفون دون وجه حق قانوني، وما هي الاجراءات التي قام بها معالي الوزير والوزاره حيال تلك المخالفات، وهل احيلت الى القضاء بكل وثائقها ومستسكاتها ؟ ؟ .

دولة الرئيس

الاخوة النواب الكرام

مما لا شك فيه، ان معالي وزير الصحة قد قال كلاماً جريئاً، كشف من خلاله وجود خلل وممارسات مخالفة للقانون، من غش وسرقه، واحتكار، وفساد، اضطرب لها وبسببها مجتمعنا بأكمله، وانهلت قلوب الابهاء والامهات خوفاً على صحتهم وصحة ابنائهم واطفالهم فالغذاء فاسد، والدواء غير فعال واسعاره عالية وغير قانونية، والمخالفون بالقانون دون عقاب او مساءلة. اننا نطلب تنفيذ مضمون القوانين التي اشرنا اليها، واتخاذ الاجراءات القانونية لمعاقبة المخالفين دون اي تباطؤ وإطلاع المجلس بشكل مستمر على كافة التقارير والوثائق والمستسكات. ان تنفيذ ذلك هو فقط ما يمكن ان يجعل المواطن، يطمن فعلاً الى ان الحكومة تعنى بأمته وغذائه ودوائه وحقوقه الدستورية. ولن يفيد اي شيء بعد هذا الانفجار المدوي، الا الحرز في تطبيق القانون لتطمئن الام الى سلامة حليب طفلها، وليطمن العامل وجميع فئات الشعب الى سلامة الغذاء وليطمن المريض الى سلامة وفعالية الدواء الذي يتناوله وليطمن جميعاً بأن العدالة قد اخذت مجراها على الجميع ومن اجل الجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، السيد عبد الكريم الدغمي والمتحدث الذي يليه السيد مفلح اللوزي.

السيد عبد الكريم الدغمي : دولة الرئيس.

كان هنالك فيه نقطتين تنظيميتين اردت ان ابذلكن بهما، النقطة الاولى أن هذه الجلسة قبل أن تتم وعندما حددت جرى اجتماع مع معالي نائب الرئيس الدكتور عبد الرزاق طيبشات أثناء غيابك في مهمة رسمية، بأن المتحدث الذي يتحدث باسمه الشخصي يأخذ ثلاثة دقائق، ولذلك لدي الكثير مما اقوله ولكنني اختصرت كلمتي الى هذا الحد.

النقطة الاخرى، جرى ايضاً الاتفاق على ان يث التلفزيون الاردني بكامل تفاصيلها دون اي اجتزاء لأن هذه أهم الجلسات قد تكون في تاريخ هذه الدورة وهي المتعلقة بغذاء ودواء المواطن. فأرجو دولة الرئيس أن نراعي ذلك.

دولة رئيس المجلس : أخ عبد الكريم، الذين تكلموا لغاية الان تكلموا باسم كتل ومن سيتكلم باسمه الشخصي سينطبق عليه فترة محددة من الوقت.

السيد عبد الكريم الدغمي : وبالنسبة للبت على التلفزيون ؟.

دولة رئيس المجلس : نحكي معهم.

السيد عبد الكريم الدغمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام

على نبيه الأمين وعلى سائر الانبياء والمرسلين.

أولاً : سيادة رئيس مجلس النواب، زميلتي وزملائي الافاضل، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

يشرفني أنني من المعارضة، ومعارضتي وطنية، لسياسات الحكومة، وليست للدولة، فالدولة لنا جميعاً. وبداية ارجو أن اوجه تحية عربية خالصة الى معالي الدكتور الشهم عبد الرحيم ملحق وزير صحتنا الذي اعانه الله على قول الحقيقة رغم انها مرة ورغم انها قد تكلفه الشيء الكثير.

دولة رئيس المجلس : يا حضرات المشاهدين انتم تضرروا بحضوركم في المرة القادمة، لأنه قد لا نسمح بذلك في المرة القادمة، أرجوكم الاستماع فقط وشكراً.

السيد عبد الكريم الدغمي : ولكن الخلفين الصادقين يا دكتور عبد الرحيم لا يهمهم الثمن مهما كان غالياً في سبيل مصلحة الوطن والمواطن.

سيدي الرئيس : لن أطيل عليكم، ولكنني لا اجد حرجاً في ان اعيد عليكم ما قاله لنا دولة رئيس الوزراء قبل ايام في رده على كلمات النواب في مناقشة الموازنة العامة للدولة، فقد قال عن بعض الصور التي رسمها بعض النواب الذين انتقدوا الفساد المالي والاداري في اجهزة الحكومة، قال، واقتبس « فقد كانت احدى هذه الصور من بعض الكلمات صورة قاتمة، كادت ان تظهر الاردن وكأنه لا حول له ولا قوة، وكأنه يكاد يموت جوعاً وعطشاً. . . الخ . . . أموره متسيسة وضالمة وقدراته منهوبة أو مهدورة فكادت تلك الكلمات ان

توقع المرء بشيء من الحيرة .

« ولأنني اعرف الوطن كواحد من ابناءه والكلام لدولة رئيس الوزراء شاهدهت بوجداني الوطني الذي له ما يقارب نصف قرن في خدمته كيف نهض ونما من عهد أولي الى العهد المزدهر الذي نعيشه اليوم، لم تخدعني تلك الصورة القاتمة التي رسمتها بعض تلك الكلمات » وقال في موقع اخر ان دولته وجميع اخوانه الوزراء يقدرون كل التقدير النقد الموضوعي المبني على الحقيقة الصافية ويعتقدون ان بعض الاخوة النواب قاموا بوضع المجهر على بعض النقاط الباهتة هنا وهناك يعني كبروها فرسموا صورة لم تترك متسعاً للصورة الحقيقية للمشقة الاردن » انتهت الاقتباسات هذا الكلام قاله دولة رئيس الوزراء في ١٤ / ١ / ٩٤ اي قبل ايام قليلة فقط.

الحمد لله يا ابا سامر ان وزيراً خرج من جلد حكومتك، ليضع الحقيقة امام الشعب الذي هو امانة في عنقك واعتاقنا، والحمد لله ان هذا الوزير لم يكن في يوم من الأيام نائب او مشرع نائب في مجلس الأمة، فانتفت التهمة عنا، يا دولة الدكتور الفاضل . .

ان ما قاله الوزير الشهم عبد الرحيم ملحق هو جزء من الحقيقة المرة المتمثلة في الفساد السائد، والذي قلنا عنه في كلمتنا بالموازنة بأنه اصبح هو الأصل واصبحت النزاهة هي الاستثناء، فلم يتعرض معاليه لحيثان المستشفيات الخاصة الذين يسجلون عليك في قاتورة العلاج انفاسك التي تنتفسها وانت على سرير الشفاء واعتقد ان لديه ما يقول حول هؤلاء الحيتان والديناصورات، ولم يذكر لنا معاليه من هم هؤلاء الحيتان والديناصورات

هكذا من الأهل

والخافيا في مجال الغذاء . . والدواء ؟

ومن هم الذين أطعمونا ويطعمونا
القمامة ؟ فلنرمي بهم الى السجون بموجب
القانون .

وانت يا معالي الوزير ذكرت في
مقابلتك الشهيرة بأنك لا تخاف !

أعلمنا وانت محصن باذن الله ، اعلمنا
وكلنا معك ، ومعك كل الشرفاء في هذا
الوطن ، اجل . . سهمهم بالأسم ولا تخشى
بطشهم فهم جبناء ، يعيشون على مآسينا
وسرطاننا ومعاناتنا وامراضنا ، هم الذين قلت
عنهم اننا يوم الموازنة انهم لا يشعرون لا اشيعهم
الله ، حتى لو اكلوا موازنة الدولة بايراداتها
ونفقاتها مجتمعة .

سيدي الرئيس ،

ان وزير الصحة يتهم رئيس الحكومة بأنه
يخالفه في محاربة الفساد ويتهمه بأنه مع
« تهذبة الوضع » فان صح هذا ، فاننا سنكون
جميعاً امام مسؤولية تاريخية تقتضي منا جميعاً
كتواب لهذا الشعب ان نطرح الثقة بالحكومة .
ونلزمها بالاستقالة . . هذه هي رقابتنا . .
الرقابة السياسية ، وهذه هي مسؤولية الحكومة
امام مجلسنا .

اما المسؤولية الجزائية فهي من اختصاص
النيابة العامة . . السلطة القضائية ، فليست مع
تشكيل اللجان وتجميع الموضوع اكثر مما جرى
عليه من تجميع ، فأرى ان يقدم معالي الوزير
نفسه الى مدعي عام عمان كشاهد للحق العام
على كل ما ذكر من جرائم في حديثه امام
الصحافة وليطفي المدعي العام كل الاسماء
وزرائنا « ميقون البجصة » ذات يوم ويلحقون

والوقائع والوثائق والا فأنتي سأقدم بنفسي
بهذه الشكوى الى المدعي العام لأني كتبته
فعلاً ووقع معي بعض الاخوة النواب عليها ،
لان النيابة العامة تستطيع تحريك الدعوى
الجزائية بمجرد علمها بأن جريمة ارتكبت ،
وساطلب من المدعي العام دعوة شاهد الحق
العام الاول معالي الدكتور ملحق وزير الصحة

وسأقدم أيضاً الى المدعي العام بشكوى
جزائية ضد من يسمحون بادخال المواد الخاصة
بطب الاسنان دون رقابة ، ومواد الحشوات
التي اشار اليها تقيب اطباء الاسنان في مذكرته
المرسلة الى اعضاء مجلس النواب فهذه أيضاً
تشكل جريمة .

وسأقدم بشكوى جزائية ثالثة منفصلة
ضد من قام بتوظيف المدرس في كلية طب
الاسنان الذي يسمح له بمعالجة امراض طب
الاسنان في العيادات التابعة للكلية في
مستشفى الجامعة الاردنية وهو ليس مسجلاً
في نقابة اطباء الاسنان ، بل لم ينتج في
فحص الوزارة - وزارة الصحة - الذي تقوم به
للأطباء المبتدئين !

يا الله ! ! هذا ليس فساداً . . انه مهارة
. . . اجل مهارة ! وابداع ! في بلدنا على
تجاوز القانون . . شخص يرسب في امتحان
الاطباء المبتدئين . . . ولم يحصل على
ترخيص مزاولة المهنة ، ومع ذلك يدرس ابنائنا
طب الاسنان ويعالج مرضانا . . . ويتهمون
وزير صحتنا بالجبن . . . الله اكبر ، فلنجارهم
يا دكتور ملحق ولنضع الحقائق امام القضاء ،
فهو غيظ من فيض ، وانا متأكد من ان اكثر
وزرائنا « ميقون البجصة » ذات يوم ويلحقون

بك فلنقض على الفساد ولنكن خطوتك اولى
خطوات الرواد المخلصين .

ارجوك أن لا تراجع ونعرف حجم
الضغوطات التي عليك ، ونعرف انهم يريدون
اظهارك بمظهر المتخبط ، لا تراجع فانت
ذكرت في مقابلتك مع شيخان عندما سألك
واقبس : « شيخان : ولماذا لا تطلع الحكومة
على هذا الوضع . . . ام انك اطلعتهم ولهم
موقفا مغاير ؟ ! ! »

جواب ملحق : لرئيس الحكومة وجهة
نظر مخالفة لوجهة نظري . . وهو مع تهذبة
الوضع . .

شيخان : ولكن هذا قد لا يكون في مصلحة
المواطن ! !

ملحق : نعم . . فانا خلال فترة وجيزة
اتلفت حوالي (٦٠٠) طن لحمة فاسدة خلال
٦ شهور . . اضافة الى مئات الاطنان من
المواد الغذائية الاخرى غير الصالحة . . عدا عن
اغلاقي الكثير من المطاعم والمخابز . . . فقد
اغلقت اكثر من ١١٤ مخبزاً لتستطيع أن تأكل
خبزاً بعيداً عن الفئران والصراصير فهم يتعاملون
معنا وكأننا مزيلة العالم « انتهى الاقتباس .

فلا تراجع يا معالي الوزير ، . . . فان
هددوك بالاقالة او الحبس أو غير ذلك فستجد
جمهوراً كبيراً من هذا الوطن يؤيدك ويأخذ
بيدك ويكفيك شرفاً الشكر الموجه لك من
نائب جلالة الملك سمو الامير الحسن حفظه
الله على موقفك بالاضافة لبرقيات التأيد التي
تتري عليك كل يوم على صفحات جرائدنا
اليومية . . . والله من وراء القصد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
السيد مفلح اللوزي . والمتحدث الذي يليه
الدكتور فرح الرضي .

السيد مفلح اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

الاخوة النواب المحترمين . كما علمنا
الحسين أن نكون أمناء جميعاً على مصلحة
للمواطن والوطن في هذه القاعة التي نلتقي بها
لمناقشة الامور الهامة وأهمها المحافظة على غذاء
ودواء المواطنين والسلامة العامة .

واذا رأيت الرئاسة الجليلة أن تعدل وتبدل
بدور المسجلين من النواب فأنتي اكتفي باعطاء
كلمتي الى الامانة العامة لتسجيلها حسب
الاصول وذلك لكبرني مسجل أول متحدث
في هذا المجال .

وهذه كلمتي معدة من (١٧) صفحة
وكتبت آمناً على الرئاسة ان اتبع أسلوباً
منصفاً ومرضي بالتغيير اذا كان هناك ضرورة
بالتعديل والتبديل بالمزاج الذي اتبعته
الرئاسة . . وشكراً .

- وهذه كلمة النائب السيد مفلح
اللوزي كما سلمها للأمانة العامة -

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

أعضاء مجلس النواب المحترمين

استمعت الى بيان الحكومة الذي تلاه

هكذا من الأهل

معالي وزير الصحة ، وقد أزال هذا البيان جزءاً كبيراً من الغموض والتشويش والارتباك الذي ترتب على إثارة الموضوع ، ولا شك أن ما ورد في البيان المذكور سيساهم في وضع الأمور في نصابها الحقيقي ، وإرجاع المشكلة إلى حجمها الطبيعي .

غير أنني أود أن أبدي الملاحظات التالية :

أولاً : أن هذا الموضوع ما دام قد أثير علناً - فقد أصبح ملكاً للوطن بأسره وليس للحكومة وحدها أو لمجلس النواب وحده وليس للقوى السياسية وحدها أيضاً ، لأنه يتعلق بحياة المواطن ومتطلباته الأساسية .

ويجب أن يناقش بموضوعية وتجرد تام عن النزاعات السياسية ، فأمن المواطن الغذائي والدوائي ، والمناخ به ليس حكراً على أحد ولا بد من الوصول فيه إلى قناعات وطنية نابعة من هدف واحد ، هو خدمة الوطن والمواطن ، لا خدمة أي اتجاه سياسي أو تصفية لأي حسابات .

ثانياً : - إننا إذ نناقش هذا الموضوع مع الحكومة ، فإننا يجب أن لا نضع أنفسنا كطرف في مواجهة الحكومة . بل نحن في مجلس النواب . وفي الحكومة فريق واحد يجتمع اليوم لمراجعة وإعادة النظر في السياستين الدوائية والغذائية بهدف خدمة المواطن ورفعته الوطن ، لا بهدف تسجيل البقايا أو المواقف . إن هناك اتجاهات كثيرة تشد الموضوع والموضوع بحد ذاته يخفي بالمبالغات والشعارات ، إلا أن علينا في هذا المجلس الكريم واجب ترسيخ هذه الاتجاهات ووضع

المسألة في إطارها الصحيح وهو الوصول إلى الحقائق وإلى المعلومات الناجمة ، ومن ثم اقتراح إجراءات المعالجة .

ثالثاً : - إن الوضع الدوائي والغذائي الحالي ليس نتاج سياسة هذه الحكومة وحدها ، بل هو نتاج سياسات الحكومات السابقة التي حاولت جميعها ولا شك ، تحقيق أفضل وضع ممكن في هذين المجالين .

رابعاً : - إن للمسألة المثارة ، انعكاسات هامة جداً على الوطن واقتصاده واستقراره ، ويجب أن لا ننسى أننا دولة مصدرة للدواء . وأننا نقدم الخدمات الطبية لعمشرات الآلاف من المواطنين العرب من البلدان المختلفة ، وأننا أصبحنا مركزاً طبياً إقليمياً مهماً للعلاج .

خامساً : - إن الأخطاء والتجاوزات . وربما محاولات خرق القانون . تحدثت في كل المجتمعات . وفي كل الأنظمة ، ولكن ما يهم هو كيف يتم علاج هذه الأخطاء والتجاوزات والمخالفات ، وما هي آلية تصحيح الأخطاء المذكورة ، وكيف تتحرك هذه الآلية .

وانطلاقاً من النقاط السابقة . التي رايت أن أركز عليها كمقدمة لبيان رأيي في مناقشة السياسة الغذائية والدوائية ، فأنتي أبدي ما يلي :

دولة الرئيس

أعضاء مجلس النواب المحترمين

فيما يتعلق بالدواء

١- لا اعتقد أن هناك حاجة لإثبات أن هناك أدوية كثيرة منتهية المفعول . أو تكاد لا تزال

بالقواتير التي يقدمها بعض أصحاب مستودعات الأدوية أساساً للتسليم ، لأننا تعلم جميعاً أن القواتير المقدمة شيء والحقيقة شيء آخر . . وأن الفرق يسجل غالباً لحساب أصحاب المستودعات في الخارج .

٥- أما في مجال الطب والعلاج والاستشفاء ، فهناك أشكال من الاستغلال اللا إنساني تقوم به نسبة معينة من ممارسي مهنة الطب والمستشفيات الخاصة ، هناك حلقات تواطؤ من بعض الأطباء وبين بعض مستودعات الأدوية لتصرف أنواع معينة من العلاج مرتفع الثمن .

وهناك مبالغة وأشكال من التعامل اللاإنساني الأبتزازي في فواتير المستشفيات وحساباتها . . .

إننا نعرف كل هذا ، وهناك قناعة عامة به دون حاجة لإثبات أو براهين ، لأن الممارسة اليومية للمواطنين كافية لذلك .

ونعرف أيضاً أن أجهزة الرقابة الصحية نادراً ما تحركت للقضاء على هذه المخالفات الصارخة أو للحد من الظواهر الأبتزازية .

ونعرف أيضاً أنه بالرغم من تعدد أجهزة الرقابة المنشأة في وزارة الصحة والمفترض أنها مزودة بكفاءات علمية ، وأنها مسلحة بمجموعة هامة من القوانين والأنظمة والصلاحيات ، إلا أنها لا تفعل شيئاً محسوساً في هذا المجال . .

وإذا كانت هذه القوانين والأنظمة لا تكني - مع أن رجال القانون يؤكدون عكس ذلك - فلماذا لا يجري إصدار قوانين وأنظمة

تباع في الصيدليات ، وأن أسعار الأدوية تنقثر بشكل جنوني لا يمكن تبريره . بل إن علة الدواء الواحدة . أحياناً تجد عليها بطاقتين أو ثلاثة . ملصقة فوق بعضها وبأسعار متصاعدة ، تتضاعف أحياناً عدة مرات ، ونحن لا ندري كيف يسمح للصيدلي . أو لمستودع الدواء بالقفز بسعر الدواء نفسه إلى ثلاثة أضعاف سعره الأول المثبت على نفس العبوة (العلبة) التي يفترض أنها اشترت بالسعر الأول مع هامش ربح سخي . .

٢- كما أن أحداً لا ينكر . أن ظروف حفظ الدواء في معظم الصيدليات والمستودعات ليست مقبولة ، وأن درجة حرارة الحفظ المطلوبة حسب تعليمات الشركات الصانعة غير متوافرة في معظم صيدليات المملكة حيث تعرض الأدوية فيها في ظروف حرارة عالية تصل في الصيف إلى حوالي ٣٨ أو ٤٠ مئوية مما يخالف بشكل جوهري تعليمات الشركة الصانعة . . .

٣- كما أن هناك عينات مجانية تباع بأسعار عادية للمواطنين بعد إخفاء عبارة (عينة مجانية) تحت بطاقة السعر التي تلصق مجدداً على العلبة .

٤- كما أننا نعرف جميعاً أن أسعار الدواء في الأردن (وهي لا تخضع للجمارك) تفوق كثيراً أسعار الدواء في الدول المجاورة (سوريا ولبنان) وهذا يعني أن هناك نسبة أرباح فاحشة تحققها مستودعات الأدوية ، مع أن أسعار الدواء تبني على تعليمات من وزارة الصحة تقوم الأجهزة المختصة فيها بالتسليم ، ويفترض في هذه الأجهزة أن تكون واعية لهذا الاختلاف الكبير في الأسعار وأن لا ترضى

هكذا من الأهل

جديدة تتولى ضبط كل هذه المخالفات ومنعها . .

وإذا كانت هناك انحرافات أو تهاون أو تسبب في أجهزة وزارة الصحة فلماذا لا تعالج حسب الأصول ويعاقب المسيء ويجزى المحسن . . .

اننا ندرك صعوبات الإصلاح ، ولكنه أمر لا بد منه ولا بد من التصدي له ، في كل المراحل ، ولكننا بالرغم من كل ما ذكرنا ، فإن الوضع الدوائي والعلاجي ، وإن كان مليئاً بالعيوب والمثالب ، إلا أنه لا يشكل كارثة وطنية ، ولكن التقاعس عن معالجته ، والسكوت على استمراره وتفاقمه قد يشكل في المستقبل كارثة وطنية . . .

وأما بالنسبة للوضع الغذائي :

فاننا نشارك القائلين القول أنه بحاجة إلى كثير من الرقابة ، وبحاجة أكثر إلى تفعيل الأنظمة والقوانين وبحاجة إلى موظفين أكفاء نزيهين يقومون بتطبيق هذه الأنظمة والقوانين واضعين نصب أعينهم مخافة الله ومصلحة الوطن والمواطن . . .

هناك قناعة عامة أن هناك تسبب وتراخي في الرقابة ، وهناك تضارب في صلاحيات أجهزة الرقابة ، وهناك تهاون وتواطؤ في أجهزة المختبرات ، وهناك تسامح لا مبرر له في مراقبة قوت الشعب وغذائه . . .

وهناك أرباح خيالية تتحقق ، وهناك حديث عن صفقات مشبوهة تستورد فيها أغذية عديمة الصلاحية وبخاصة في مجال اللحوم والمعلبات ، وهناك إهمال في مراقبة

الغذاء الذي يباع للناس ، يلتمسه المواطن هنا وهناك ، هناك فوضى في أجهزة الرقابة الغذائية وتضارب في صلاحياتها وتعدد في مختبراتها واختلاف في نتائجها ، وقد يكون هناك انحراف لدى بعض الموظفين والمسؤولين في مجال الرقابة . . . كل ذلك يجعل سوق الغذاء سوقاً غير منضبطة بمعايير واضحة ابتداءً ، قبل إثارة الأزمة ، مما يبرر القلق الكبير والذعر الذي تولد لدى قطاعات كبيرة من الناس نتيجة إثارة الموضوع وبخاصة حينما جرى التركيز على (قسامة الدول الصناعية) . . . وأصبح الأمر يستدعي مجموعة من الإجراءات الضرورية لإزالة التوتر والقلق الحاصلين لدى المواطنين ، ولمعالجة أي أخطاء سابقة ولندرك أي أخطاء لاحقة قبل وقوعها . . .

دولة الرئيس

الأخوة النواب المحترمين ،

نحن ندرك أن أجهزة الرقابة مهما كبرت واشتدت ومارست عملها بإخلاص فإنها لن تستطيع أن تحكم طرق الرقابة احكاماً تاماً في سائر حلقات عملية استيراد وتوزيع الغذاء حتى يصل إلى المواطن الفرد . . . وأن عمل الأجهزة الحكومية وحده غير كاف . . . وأنه لا بد من استنهاض حث المواطن لدى المواطنين ، نحس الانتماء للمجتمع ، وحس التفكير الإيجابي ، لمقاومة السليبات ورفض الخطأ ورفض المشبوه من السلع والتنبيه إلى المخالفات والمساعدة على ضبطها ، إذا لا يمكن لأجهزة الدولة وحدها أن توجد في كل زمان ومكان ومتجر ودكان . . . ولا بد من إبراز الدور الإيجابي للمواطن في مقاومة الغش

والخناص والانحراف والاستغلال . .

ولا بد من تقوية حث الرقابة والتدقيق لديه فيما يشتره ، وتفعيل دور جمعيات حماية المستهلك .

والجمعيات المشابهة لها . وتعميم وجودها ، وإحداث توعية اعلامية عامة في هذا المجال . . .

إن عمل المراقبة الغذائية ، من الجهات الحكومية ، هو أساسي ولا شك ، ويجب أن يكون في أعلى مستويات الكفاءة والنزاهة ، ولكنه لا يمكن له أن يؤدي دوره كاملاً إلا بتعاون المواطن ووعيه وإرشاده إلى مواطن الحل . . .

إن الأنظمة والقوانين والتعليمات النافذة كثيرة جداً ، ولكن من النادر جداً أن يجري تفعيل هذه الأنظمة ، ومن النادر جداً أن تتحرك الية التصحيح لإحقاق العدالة وإنزال العقاب بالمخالفين أو المهملين أو المنحرفين . .

دولة الرئيس

الأخوة أعضاء مجلس النواب المحترمين

إن ما أعلنت عنه الحكومة من تشكيل لجنتين من ذوي الاختصاص العالي لدراسة أوضاع الغذاء والدواء والتحقق فيهما واستخلاص النتائج واقتراح الإجراءات اللازمة ، هو أمر يدل على توجه إيجابي للحكومة ، وكذلك قيام اللجان الميثقة عن المجلس النيابي بتحقيقات في هذا المجال ، ولكننا نقترح أن يكون هناك جهد مشترك حكومي برلماني - جهد على مستوى وطني ، لتشكيل لجنة تحقيق من عناصر عالية الكفاءة

والخبرة والحيادية ومن بينها عناصر قضائية لدراسة كافة المواضيع المثارة في هذا المجال وتقصي الحقائق واقتراح الحلول وبيان التجاوزات والمخالفات ، والفصل بين الحقيقة وبين الهمم ، وبين الواقع وبين الاشاعة ، وإن هذه الضجة الكبرى المثارة ، بالرغم من بعض جوانبها السلبية ، أو بعض التحفظات التي تستدعيها ، فإننا يمكننا بالتعاون معاً وبالتحلي بالروح الإيجابية وبالارتفاع إلى مستوى المصلحة الوطنية العليا ، وبالتقناع بأننا جميعاً من المواطنين في خندق واحد حكومة وبرلماناً وشعباً . . .

يمكن أن نجعل هذه المناسبة نقطة مراجعة للمسيرة ، ولتصحيح عيوبها . وسد ثغراتها ، والانطلاق منها بقوة وثقة إلى المستقبل ، وبشكل يعيد الثقة في مؤسساتنا واقتصادنا وفي نظام حياتنا ونمط معيشتنا بعد أن اهترت هذه الصورة كثيراً ، سواء كان سبب هذا الأضرار الحرص على الوطن والنوايا الحسنة أم الرغبات والأهواء الأخرى التي تحاول الأساءة إلى كل ما هو طيب وجميل في وطننا العزيز ونحن نأمل ونثق دائماً أن أغلب الذين تصدر لهذا الموضوع كان دافعهم الحرص على مصلحة الوطن والمواطن فجاز أهم الله خيراً .

واختتم كلمتي بالدعاء

ليحمي الله الأردن ومواطنيه

وليحفظ له قيادته الحكيمة سنداً ومنارة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : الدكتور فرح

الربضي .

هكذا من الأهل

الدكتور فرح الرضي :

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء

باديء ذي بدء أود أن أضرب صوتي الى القائلين بأن من يظلم وطنه ويظهره على غير واقعه وحقيقته إنما يسهم في جريمة لا تنساها الأجيال على مر السنين . فنحن وإن كنا في مسالمتنا اليوم سنتناول بعض جوانب الفساد في وطننا العزيز يجب ألا ننسى أن الأردن لا زال بخير والحمد لله . فالجوانب الايجابية في مجتمعنا الاردني كثيرة وتدعو الى الفخر والاعتزاز ، وإنه لمن دواعي فخرا واعتزازنا أن نجد معظم شعوب هذا العالم تحفظ لأردنتنا بصورة ناصعة محاكاة بالأجلال والاحترام .

واسمحوا لي الآن أن أطرح سؤالاً من شقين :

(١) هل الفساد عام وشامل لكل جوانب مجتمعنا ؟

(٢) هل يمكننا معالجة هذا الفساد ووضع حد له ؟

أود أولاً أن أجيب عن الشق الثاني ومن ثم أجيب عن الشق الأول . وفي جوابي عن الشق الثاني أعترف بأن أمل الشعب بالحكومات المتعاقبة قد خاب كما خاب أملهم في مجالس النواب المتعاقبة على حد سواء . لقد خاب أملهم في الحكومات بسبب القهر والظلم والجور والمحسوبية . وخاب أملهم في مجالس النواب لأنها لم تثبت موجودية ولم تقف وقفة رجولية واحدة تضع الأمور في نصابها وتقيم دولة المؤسسات بدل دولة المزاخية والمحسوبية والرجل الواحد . إن شعبنا

يطالبنا بقيام دولة المؤسسات التي يقف فيها المسؤول امام القضاء ليدفع ثمن أخطائه وليحاسب على فساد أو ليعتزل ان ثبت فشله .

ان مجلسنا هذا ، أيها السادة ، هو برلمان ذو سلطة . ومن هنا وجب عليه أن يصدق شعبه والا يهمل في المسألة . فهو إن أهمل في المسألة سيجد نفسه ضمن دائرة مسالة الشعب . إن الشعب يتساءل ؟ ماذا يمكن للبرلمان أن يفعل ؟ هل سنجد في البرلمان غير الكلام هل سنجد في البرلمان رجالاً قادرين على وضع حد لاستشراف الفساد ؟ انه تساؤل يحمل في طياته شكاً بقدرة ممثلي الشعب على الدفاع عن حقوقه . ومن حق الشعب أن يتهم ممثلي الشعب بالجن والخوف والسكوت على الفساد الذي تمارسه الحيتان والمافيا ومراكز القوى على السلطين التشريعية والتنفيذية معاً .

لقد عيل صبر الناس . وعلى الحكومة ومجلس النواب ومعهما السلطة القضائية العمل سوية وبكل جد وحزم على وضع حد للفساد . فإن لم تعمل هذه السلطات مجتمعة فإن الفساد سيتفاقم ويستمر الأثر لاق نحو الهاوية . اننا ونحن نشد على يد الحكومة مؤيدين لها تصديدها لمقاومة الفساد في مجال الغذاء والدواء نود أن نذكرها بحلم جميل يراود مخيلة الشعب كلما عاش فترة رحيل حكومة ومجيء حكومة جديدة . انه يستبشر خيراً بحلول عهد جديد يحرك فيه الاقتصاد من ركوده ويحقق فيه عن أسباب استشراف الفساد وأسباب تردّي معظم مشاريعنا الكبرى . ولقد عقد الشعب امالاً عريضة على هذه الحكومة لما لرئيسها وأعضائها من

الضمير أقرأ على الدنيا السلام ، اذا لا يعود لدى من فسد ضميره أي رادع يردعه عن الجشع ومص دم الناس والتلاعب بغنائهم ودوائهم الا القضاء الصارم الذي لا تأخذه في الحق لومة لائم .

وحين نقارن بين ايجابيات هذا البلد وسلبياته نحمد الله كثيراً اذ نجد كفة الايجابيات راجحة على كفة السلبيات . وكم يرتاح الضمير وتسعد النفس عندما نجد الدكتور هيروشي ناكاجيما مدير عام منظمة الصحة العالمية يشيد في عام ١٩٩٠ بمختبر الرقابة الدوائية التابع لوزارة الصحة وذلك خلال زيارته لهذا المختبر .

وهذه وثيقة بخط يده وأكتب على الوثائق في كل ما أقول .

تاريخ نظيف واخلاص في العمل . والمطلوب من الحكومة أن لا تحصر موقفها في التعاون مع أية لجنة للتحقيق في جوانب الفساد . بل أن واجبها أن تباشر في التحقيق في كل مؤشر يدل على الفساد . والأهم من ذلك كله أن توكل الأمر للنياية العامة لأن في ذلك ضماناً للوصول الى الحقيقة وإيقاع العقوبة على الذين يعيشون فساداً في وطننا . والمطلوب من الحكومة أن لا تجن أمام الحيتان والمافيا ومراكز القوى كما فعلت الحكومات السابقة حين أحالت للنياية العامة جوقه العزف على الفساد من الصف الثاني وتركت قادة الأوركسترا يقودون جوقه موسيقاهم دونما أي خوف أو انزعاج .

وفي جوابي عن الشق الأول أقول : إن الفساد الذي نعيشه اليوم هو فساد الضمير . . . فساد الذمة . . . فساد الخلق . . . وحين يفسد

Very much appreciate for the...
works for a...

Many thanks for showing very
interesting facilities with well
trained persons

Expecting further cooperation and
development with WHO

Dr. Hiroshi NAKAJIMA
Director General WHO Gen
H. Nakajima

هذا الدكتور هيروشي ناكاجيما
شهادة اشاده واعتزاز
بمختبر اربنا به لدرائمه
لوزارة الصحة في
عام ١٩٩٠
وهي اعلى سلطة صحية في
العالم وذلك خلال زيارته
للمختبر
بنايبر

هكذا من الأهل

وكم نشعر بالفخر والاعتزاز حين نقرأ شهادة الدكتور حسين الجزائري - المدير الاقليمي لمنطقة شرق البحر الابيض المتوسط

وهو يشيد بهذا المختبر في زيارته له في ١٢ / ٢ / ١٩٩٠ . وهذه أيضاً وثيقة مكتوبة بخط يده . - الوثيقة لم تكن مرفقة حتى توضع في المحضر .

وكم هو عظيم افتخارنا عندما نجد أكبر شركة لصناعة الأنسولين في العالم تعتذر في كتاب موجه للدكتور سمير القماز مدير مختبر الرقابة الدوائية في الأردن عن خطأ مخالف لشروط الوصفة الطبية لأن الأردن هو أول من اكتشف هذا الخطأ وهو يقول في هذه الوثيقة

Dr. Samir Qammar
MOH Quality and Control Labs.
AMMAN
JORDAN

NOVO-Nordisk A/S

NOVO Allé
2800 Bagsvaerd
Denmark
Tel. 45.4448 0033
Fax. 45.4448 0055
Telex 3772
A/S Reg. No 16201

Your ref.
F12/89-10-07

Our ref.
VM/NBP

Date
1989-10-17

Dear Sir,

Actrapid HM Penfill Batch No. C0811819 - your fax inquiry of October, 1989.

We thank you very much for your above telefax whereby you informed us of a printing mistake on the above mentioned batch of Actrapid HM Penfill.

On the pack it is stated as follows:

1 ml suspension contains 100 iu of Human Monocomponent Insulin and 3 M₂ n-cresol as preservative.

The word suspension is mistakenly printed and should be replaced by solution.

We are extremely sorry that this mistake was overlooked during the control of the masterproof for printing before it was released. The mistake is attributable to "human error" for which we sincerely apologise.

We are very grateful to your Quality Control Laboratory for drawing our attention to the mistake which occurred and we would like to thank you very much for the way in which you have handled the whole matter.

Please be rest assured that we in the future, as we believe we have done in the past, will do our utmost to live up to our reputation as a trustworthy and reliable supplier of insulin to Jordan.

Yours faithfully,
NOVO NORDISK

Vibeke Hunksgaard
Quality Assurance

١٩٩٠ - ١٠ - ١٧

شهادة اجتياز من قبل مختبر الرقابة الدوائية
لصناعة الأنسولين - مختبر الرقابة الدوائية
وهذه مقررته لمختبر الرقابة الدوائية
١٩٩٠ - ١٠ - ١٧

هكذا من الأصل

وقع خطأ في الوصفة الطبية المرسلة للاردن ، اكتشف هذا الخطأ المختبرات الاردنية وأرسلوا لهم يحذرونهم من هذا الخطأ فاعتذروا بهذه العبارات .

أضيف الى هذه الشهادات ما تفضل به معالي وزير الصحة هذا الصباح ، إذ ذكر بأن آلاف الحالات من المخالفات قد اكتشفها القائمون على هذا المختبر . هذه الشهادات نعتز بها ونضيف اليها الآن المخالفات التي اكتشفها أبنائنا المخلصون ، الذين قضوا سنوات طويلة يوصلون الليل بالنهار داخل جدران مختبرات وزارة الصحة وهم يسهرون على صحة وطنهم ومواطنيهم . فمن واجبنا أن نصفق لهؤلاء كما صفقنا لمعالي الوزير . ومن حقنا أن نسأل معالي الوزير أين هم هؤلاء الجند المجهولون ؟ أين مراكزهم الآن ؟ الجواب معروف لدى معاليه .

وأود هنا أن أطرح بعض الحالات وبسرعة ، وهي مخالفات ارتكبت في عهد معالي الوزير ولم يقم بها ساكناً واحداً .

١- ذكر معالي الوزير في الجرائد والصحف ، أن الادوية تباع بربح ٣٠٠٪ ، وفي هذا الصباح ذكر أكثر من ذلك ، ذكر أن النسبة تفوق ذلك بكثير . وفي هذا ما يؤيد وجود حيطان جائمة جشعة تعمل على مص دمائنا . لكن السؤال هو مسؤولية من هذا التسيب ؟ انها مسؤولية وزارة الصحة .

فاللادة (٥٦) من قانون مزاولة مهنة الصيدلة رقم (٤٣) لعام ١٩٧٢ تنص على ما يلي : « يقرر الوزير بعد الاستئناس برأي مجلس نقابة الصيادلة الحد الاعلى لنسبة الربح المصريح به للمستودعات بما لا يزيد عن ١٥٪

من الكلفة . ونسبة ربح الصيدليات بما لا يزيد عن ٢٠٪ من الكلفة وله تحديد سعر كل دواء على حدة بغض النظر عن نسبة الارباح وذلك بتوصية من اللجنة » .

فما الذي منع معالي الوزير من أن يضع حداً لمثل هذه الزيادة في الاسعار ؟

٢- بتاريخ ٣١ / ٨ / ١٩٩٣ وجه الدكتور سمير القماز لمعالي وزير الصحة كتاباً يخبره فيه بالمخالفات التالية :

- استلام قطن طبي غير مطابق للمواصفات لا يصلح حتى للوسائل .

- شراء مواد من شركات وهمية تحت اسم وعنوان متحليين .

- شراء مواد تفوق حاجة الوزارة أو ليس الوزارة بحاجة اليها مثل زيت النعناع وعلاج السرطان الذي تصل قيمته (٦٠٠٠٠) ستين الف دينار دون ان يقوم اي واحد من اختصاصي السرطان في الوزارة بطلبه . وكذلك مادة الفازلين والجليسرين وغيرهما التي يزيد سعرها ٣٠٪ عن سعرها في الأسواق المحلية .

هل حقق معالي الوزير بهذه المخالفات ، حسب معلوماتنا لم يجري اي تحقيق .

٣- بتاريخ ١٣ / ١٢ / ١٩٩٣ وجه حوالي (٢٨) موظفاً من مختبر الرقابة الدوائية الذين نعتز بهم ، والذين ذكر معالي الوزير آلاف المخالفات التي اكتشفوها . وجهوا لمعالي وزير الصحة مذكرة يذكر فيها أن تردي أوضاع مختبر الرقابة الدوائية في الآونة الأخيرة أصبح يهدد سلامة وصحة المواطن والمال العام ،

فما الاجراءات التي اتخذها معالي الوزير ؟

٤- بتاريخ ١٥ / ١١ / ١٩٩٤ أرسلت الصيدلانية ريم سحيمات مذكرة لمعالي الوزير تخبره فيها انها أجرت فحوصات مخبرية للمستحضر Dextrose injection فوجدت فيه بعض الشوائب المرئية في هذه الحقن . ثم طلبت عينات اضافية للتأكد من سلامة هذا المستحضر وتبين للمرة الثانية وجود شوائب مرئية ، الا ان رئيسة المختبر الجديدة قامت باصدار التقرير متضمناً النتيجة بأن المستحضر مطابق للفحوصات ، وفي مذكرتها لمعالي الوزير تمت الصيدلانية سحيمات على معالية إيقاف استلام هذا المستحضر لان وجود شوائب مرئية داخل الحقن يعتبر من المخالفات المهددة للحياة . وسؤالي الآن : ما هي اجراءاتكم يا معالي الوزير ؟ ولعلمائكم تقول : لقد تم صرف هذا المستحضر في مستشفيات وزارة الصحة .

٥- بتاريخ ١٣ / ١ / ١٩٩٤ وجه معالي وزير الصحة للصيدلاني في مستودع ادوية معين ولا أريد ذكر اسمه كتاباً يقول فيه بأن المستحضر Methergin injection انتاج شركة Sando 2 غير مطابق للشروط وفي هذا الكتاب طلب معالي الوزير سحب الكمية فوراً والحجز عليها . والسؤال الآن هو : لماذا لم يأمر معالي الوزير حتى الآن باتلاف هذا الدواء ؟ حتى الان لم يطبق القرار ، لم يتم الحجز الفوري وسحب الدواء واخيراً وليس اخراً فإن لدي الوثائق الكثيرة في هذا المجال ، أود أن أذكر معالي الوزير بمخالفات كثيرة سأوزعها الآن على الامانة العامة ترتكب في هذه الآونة الأخيرة ، وحتى بعد أن أطلق معالي الوزير

تصريحاته المعروفة .

هنالك مخالفات ترتكب حالياً في مختبر الرقابة الدوائية ونحن هنا نكتفي بأن نوزعها على الاخوة النواب حتى يطلعوا على مثل هذه المخالفات ، نرجو الله التوفيق لما فيه خير الأردن جميعاً .

دولة وليس المجلس : شكراً ، المتحدث الاخير السيد عبد الكريم الكباريتي ، وقبل أن تنهي الجلسة نقرأ الاسماء حتى نؤكد من لم يسجل اسمه .

السيد عبد الكريم الكباريتي : دولة الرئيس .

بعد أن كفى أبا عصام وولي فقد اثرنا أن نختصر كلمتنا ، ويشاركني في هذه الكلمة النواب أصحاب المعالي والسعادة صالح ارشيدات ، سعد هایل السورور ، جميل الحشوش ، منير صوبر ، حماد ابو جاموس وصالح شعواطه .

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين .

والقى النائب الدكتور عبد الكريم الكباريتي كلمة قال فيها : أبدأ بكلمات الحسين القائد وهو يحدد أوجب واجبات الحكومة في تكليف سام اذ يقول و : على الحكومة استئصال المحسوبية والفساد حيثما وجد ، ووضع الضوابط الكفيلة بكبح الربح الحرام ، ومعالجة موضوع الجرائم الاقتصادية ، وتصويب اعمال الوكلاء والوسطاء التجاريين بحيث تستهدف مصلحة البلد وخدمته ولا تستهدف تحقيق ارباح غير معقولة تتم على

هكذا من الأشهر

حساب سمعة البلد وإمكاناته ومصلحته » .

هذا الموقف الهاشمي إنما يعبر عن حالة وجدانية وإشواق شعبية لنهضة أردنية دائمة متجددة لا تسمح للترهل والفساد والهبات والعثرات أن تنوطن .

كما أنه يستهدف وقف حالة الارتجال في اتخاذ القرارات وجعل الاجتهادات مدروسة (مبررة) ومستندة الى مقدمات واسباب وسياق لا يتمتع فيها على احد اضاءة الجوانب المعتمدة ، او التعبير عن الغضب والانفعال . .

ولكن بعيدا عن الاساءة والتجريح والقليل والقال لان القذف بالحجارة اهن من اهمال العقل والقانون والرفش في البطن اسهل من استئصال الغبن .

ان الذي يريد ان يختصر المسافة بين القول والعمل وحل المشاكل بين الواقع والتطلع لا بد ان يكون لديه البرنامج العملي الى جانب الارادة والقدرة على الفعل ونحمد الله ان وفرت الديمقراطية الاردنية القنوات الشرعية للفعل والانفعال والتفاعل . . . والتشديد والتشدد فهناك الحكومة . . . والقرارات ، فهناك القانون والحاكم والتشريعات ، وهناك مجلس النواب . . . يمثل الشعب ، وهناك الصحافة . . . والهيئات المنتخبة . . . والنقابات .

ونحن في المجلس لا يمكن وليس من حقنا ان نقول للحكومة ان تسير في هذا الطريق او ذلك لاننا اذا طلبنا من الوزراء ان يودوا اعمالهم طبقاً لخطه نرسمها لهم نكون قد انتقمنا للسلطة الوزارية عنهم ونحن نظل

دوماً مع الحكومة في ضرورة مشاركتنا واطلاعنا على الحقائق لان الوعي والحرص على ابصال الحقائق تشكل الضمانة الحقيقية لديمومة الديمقراطية والحرية وحقوق وواجبات الوطن والمواطن .

واذا كان موضوع مناقشتنا اليوم هو بيان الحكومة توضيحاً لتصريحات معالي وزير الصحة فان هذه التصريحات بما حملته من تفاعل وانفعال ومن ايجابيات وسلبيات وتداعيات واشاعات واتهامات اشغلت الرأي العام وكادت تؤدي بثقة الشعب في غذائه ودوائه وكادت تؤدي بثقة العالم بصادراتنا الغذائية والدوائية وان شئت الدقة باقتصادنا الوطني . ونحن يا دولة الرئيس لا يمكن لنا الا ان نشد على يد الحكومة وعلى يد وزير الصحة للرفش والضرب ولكن بادوات القانون نريد ان نضرب كل مواطن الفساد وعلى كل متاجر بأمن الوطن الغذائي والدوائي ونحن نشتم ونقدر لمعالي وزير الصحة صولاته وجولاته في مواقع المشابة والمسؤولية ولكننا نطالبه في ان تشمل سياسة الحكومة في موضوع معالجة الواقع الصحي .

الغلاء والدواء وكذلك المستشفيات ليتحقق ان الفساد ونسبة ارباح المستشفيات تقل عن النسب التي اوردها الوزير للدواء .

دولة الرئيس

ان التشريعات والقوانين والانظمة المعمول بها في هذا البلد ولدى وزارة الصحة بالتخصيص كافية وهي جامعة مانعة قادرة على تمكين الوزير كل الامكانيات لتصويب وتصحيح ومحاسبة الفاسدين

والمخالفين وتقديمهم للمحاكمة بعد كشفهم وفضحهم ان كان الأمر كذلك لقد تأكد لنا ان اسعار الدواء كما قال أبا عصام لا يحددها الوكيل ولا التاجر إنما تحددها لجان وآلية لا تتم الا بتوافر شروط وحلقات اربع كان على الوزير ان يذكرها لانه في المحصلة النهائية هو المسؤول عن تصديق قرارات اللجان .

وكنا نتمنى يا دولة الرئيس أن نسمع كلاماً مسؤولاً مرفقاً ببرنامج مسؤول للمعالجة والمكافحة والمحاسبة . والحقيقة أن الامور الفنية التي ركر عليها معالي وزير الصحة تقع كلها في دائرة مسؤوليته الوزارية . ولعلني اقترح على الحكومة القيام بدورة تنقيف لاعضاءها لاطلاعهم على خطة الحكومة الخمسية اولا ، وعلى أدوات الحكم وعلى محدثاته .

ولربما نجد تفسيراً في مواقف معالي الوزير على انه جاء من القطاع الخاص فاذا به يفاجأ بالروتين والقانون وبالنظام وبالجم والكلم الهائل من المشاكل والاعباء . ونحن نعتز أن هناك فجوة هائلة تفصل بين القطاع العام والقطاع الخاص . وربما ايضاً أن ذلك يمكن أن يكون أحد أهم الاسباب التي تقوم في معرض الدفاع عن نظام السوق والخصخصة .

دولة الرئيس

ان ما يتعرض له الاردن هذه الايام هو أمر خطير لا يحتمل التراشي بالاتهامات واطلاق الاشاعات ، ويحتاج الى اعمال القانون . فنحن في هذه الديمقراطية عندما نخاف من القانون فإن ذلك حضارة ، الخوف من السلطة هو الخنوع . وليس أسوأ من التراجع عن التجاوز في تطبيق القانون سوى التراجع

عن تطبيقه . وعلى الوزير والحكومة أن لا يتراجعا عن تطبيق القانون .

وعلى الحكومة أن تعمل القانون وتعمل به وتلاحق وتحاسب الفاسدين وسنكون معها بدأ بيد في سبيل تحقيق هذه الاهداف . أما اذا أراد كل وزير أن يسعى للشعبية من خلال كشف الاخطاء فقط ونشر الغسيل الوسخ فقط دون تقديم برنامج للتصحيح والتصويب لربما أيضاً تحولت الحكومة الى معرض للازياء الوسخة التي انتهت مدة صلاحية استعمالها مرة اخرى دولة الرئيس ولو قدر للمتطرفين ان ينشئوا مدرسة للارهاب لكان الدرس الاول فيه لا تتسرع باطلاق الرصاص وابدأ اولاً باطلاق الشائعات وتعمد ان تكون فجوة ومثيرة فسوف تجد طريقك ممهداً وارهابك مؤيداً فانت امام الرأي العام مدافع عن الحق العام .

فالشائعة تلقى صدى واستجابة ليست فقط بين البسطاء بل ايضاً بين كثير من اصحاب المواقف المسبقة ولذا فليس عجباً ان تدوي هذه الايام اصوات الانفجارات والطلقات لتستهدف امن هذا الوطن . . وعافيته . .

ولا اعتقد ان احدا يريد ان يمكن اعداء الاردن من امن وطننا ووحدته والنيل من ايجابياته لاضعافه وتركيبه . .

نعم دولة الرئيس معا دائماً سنكون معاً ونكون مع الحكومة ونكون مع الوزير لكشف السليبيات والعثرات والعمل على تصويبها وذلك باعمال القانون او تشريع ان لم يتوفر .

ونحن ندعو الى ان يقوم كل مسئول بواجباته لا ان يكتفي بالقاء تبعاته علينا وعلى المواطنين .

هكذا من الأهل